تحليل أولي لردود الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين
على الاستبيان الخاص ببرنامج وميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٣٩م/٥)

(من إعداد أمانة اليونسكو)

أولاً – مقدمة

اعتمد المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين القرار ١٠٤ الخاص بإعداد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٣٩م/٥) مما فسح المجال أمام الأمانة للبدء بإعداد مشروع الوثيقة ٣٩م/٥. وقد أكّدت الدول الأعضاء في هذا القرار استمرار جدوى استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل، وجدوى هدفيها الشاملين المتمثلَين في السلام والتنمية المستدامة، وجدوى الأولويتين العامتين للمنظمة المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين، وجدوى اعتبار الدول الجزرية الصغيرة النامية فئة مستفيدة تحظى بالأولوية. وكانت الاستراتيجية المتوسطة الأجل قد حدّدت أيضاً تسعة أهداف استراتيجية للمنظمة ينبغي تحقيقها في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١. وقد تُرجمت هذه الأهداف الاستراتيجية التسعة إلى نتائج قابلة للتطبيق في أول وثيقة للبرنامج والميزانية تُعدّ كل أربع سنوات (٣٧م/٥) وتشمل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

وسيستند البرنامج والميزانية في فترة السنوات الأربع القادمة (٢٠١٨-٢٠٢١) إلى الإنجازات المحققة والدروس المستخلصة سعياً إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وستولى بالإضافة إلى ذلك وفي إطار التوجهات البرنامجية المقبلة لليونسكو المراعاة التامة للتطورات الأخيرة التي حدثت على الصعيد العالمي، ولا سيما اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعملاً بالقرار ٣٨م/١٠٤، ستُصمَّم برامج اليونسكو "*للإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها على المستويات الملائمة، ولا سيما من خلال تقديم المساعدة والدعم التقني إلى الدول الأعضاء في مختلف مجالات اختصاصها*".

وفي الخطاب الدوري المرقم خ د/٤١٥٢ والمؤرخ في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أرسلت المديرة العامة استبياناً بشأن مشروع برنامج وميزانية الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (٣٩م/٥) إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك اللجان الوطنية لليونسكو في هذه الدول، وإلى المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تربطها باليونسكو علاقات رسمية. وقد صُمّم الاستبيان لالتماس آراء هذ الدول والمنظمات وتعليقاتها واقتراحاتها بشأن المبادئ والأولويات والتحديات الرئيسية والقضايا الأساسية التي ينبغي مراعاتها لدى إعداد مشروع الوثيقة ٣٩م/٥.

وقد كان معدل الردود على الاستبيان عالياً مما يدل على قوة التزام الأطراف المعنية باليونسكو، إذ وردت ردود من ١١٧ دولة عضواً و٤ أعضاء منتسبين، بينما كان عدد الردود التي قدمتها الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبون، قبل أربع سنوات (في إطار المشاورات بشأن الوثيقة ٣٧م/٥)، يبلغ ١٠٩ ردود. وقد شمل التحليل جميع الردود التي تم تلقيها حتى تاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

جدول – عدد الدول الأعضاء التي قدمت ردوداً من كل منطقة إقليمية:

	مجموع الدول الأعضاء	عدد الدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان	النسبة المئوية للدول الأعضاء التي ردت على الاستبيان
أفريقيا	47	27	57%
الدول العربية	19	12	63%
آسيا والمحيط الهادي	44	18	41%
أوروبا وأمريكا الشمالية	52	38	73%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	33	22	67%
مجموع الدول الأعضاء	***195***	***117***	***60%***
مجموع الأعضاء المنتسبين	***10***	***4***	***40%***
المجموع العام	**205**	**121**	**59%**

وتحتوي هذه الوثيقة على ملخص للآراء والاقتراحات الواردة من ١١٧ دولة من الدول الأعضاء ومن ٤ أعضاء من الأعضاء المنتسبين (انظر القائمة في الملحق). ويتبع ترتيب أجزاء هذه الوثيقة ترتيب بنية الاستبيان. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة للردود على العنوان التالي على الإنترنت:
http://www.unesco.org/new/en/bureau-of-strategic-planning/resources/preparation-39c5/

ثانياً – اليونسكو: البيئة العامة

ألف – السياق الدولي

السؤال الأول: وفقاً لاحتياجاتكم وأولوياتكم الوطنية، ما هي أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن يتطلب تحقيقها مساعدة من اليونسكو؟ ويُرجى تحديد درجة الأولوية لكل هدف عن طريق وضع أحد الخيارات التالية "عالية" أو "متوسطة" أو "منخفضة".

ويُرجى منكم، في حال الردّ بالنيابة عن وكالة للأمم المتحدة أو منظمة دولية حكومية أو منظمة غير حكومية، تحديد درجة الأولوية وفقاً لمجالات التعاون والعمل المشترك مع اليونسكو، سواء أكان ذلك على الصعيد العالمي أم الإقليمي أم المحلي.

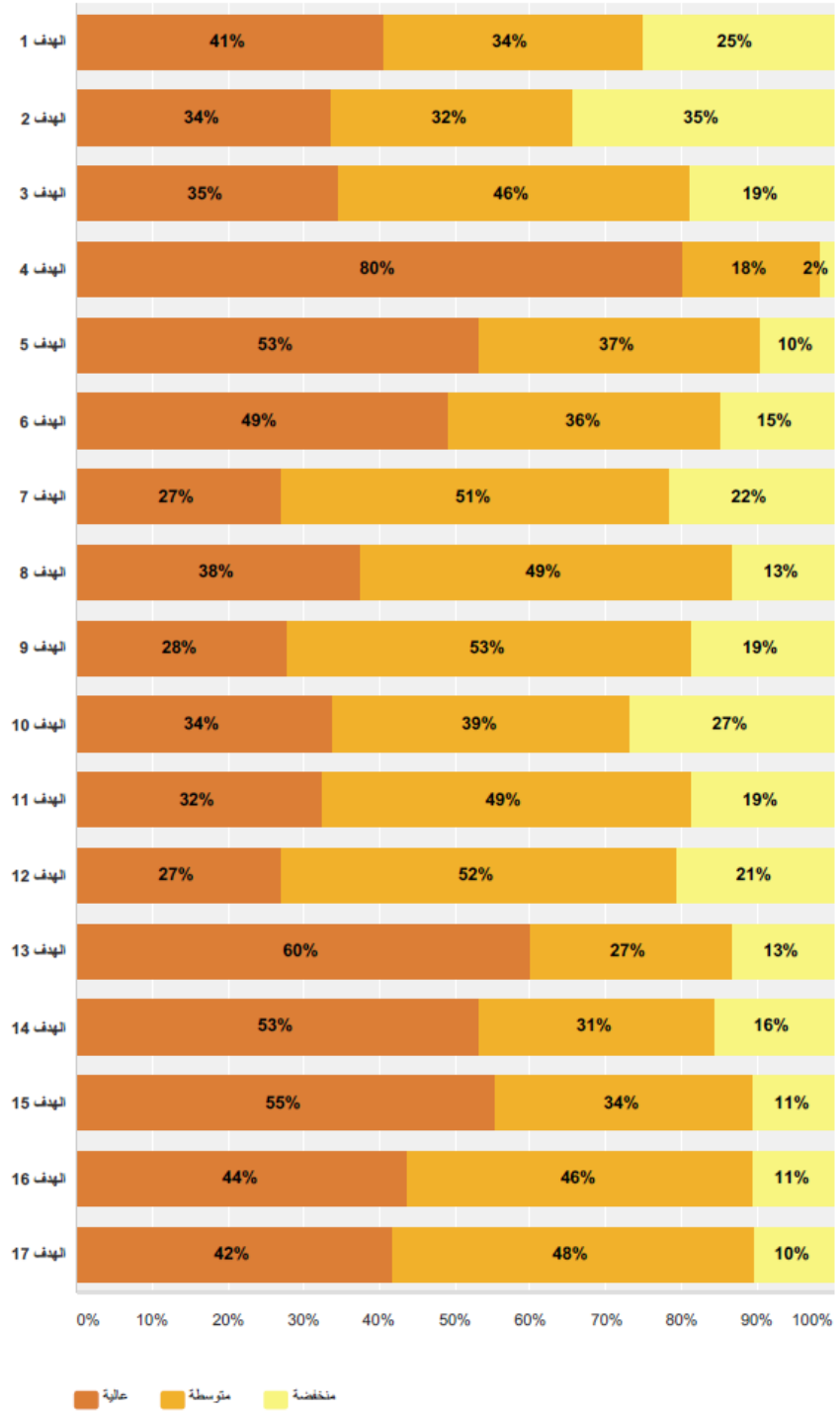

رأت الدول الأعضاء في مجموعها أن **الهدف ٤** من أهداف التنمية المستدامة (*ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع*) يمثل مجالاً يتسم بأولوية عالية ستكون فيه المساعدة مطلوبة من اليونسكو. وأعطى عدد كبير من أصحاب الردود أيضاً درجة عالية من الأولوية **للهدف ١٣** (*اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره*)، وبقدر أقل **للهدف ١٥** (*حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي*)؛ وأعطى عدد يزيد قليلاً على نصف عدد أصحاب الردود درجة عالية من الأولوية أيضاً **للهدف ٥** (*تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات*) و**للهدف ١٤** (*حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة*).

ومع أن هذا الترتيب لمجالات الأولوية يمكن أن يلاحَظ على الصعيد الإقليمي أيضاً، فإن بالإمكان ملاحظة الخصوصيات الإقليمية التالية: فقد منحت الدول الأعضاء الأفريقية (٨٩٪) أعلى درجات الأولوية لضرورة اضطلاع اليونسكو بمساندة تحقيق الهدف ١٣، ويلي ذلك في الأولوية الهدف ٤ (٨٥٪)؛ ومنحت غالبية من الدول الأعضاء الأفريقية (٦٧٪) ومن الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية والكاريبي (٦٥٪) درجة عالية من الأولوية للهدف ١ (*القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان*)؛ ومنحت ٧٣٪ من الردود التي قدمت من الدول العربية أولوية "عالية" لتقديم الدعم في المجالات ذات الصلة بالهدف ٨ (*تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتِجة، وتوفير العمل اللائق للجميع*)؛ وبالمثل، أشار أكثر من ٦٠٪ من أصحاب الردود التي قدمت من الدول العربية وأفريقيا إلى الهدف ٦ (*ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة*) بوصفه يمثل أولوية عالية.

باء – العمل المشترك بين القطاعات

السؤال الثاني: يرجى تحديد درجة الأولوية لكل مجال من المجالات الواردة في القائمة التالية وفقاً لرأيكم في المواضيع التي ينبغي لليونسكو أن تزيد فيها استفادتها من خبرتها المتعددة التخصصات وأن تعزز نهجها المشترك بين القطاعات من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

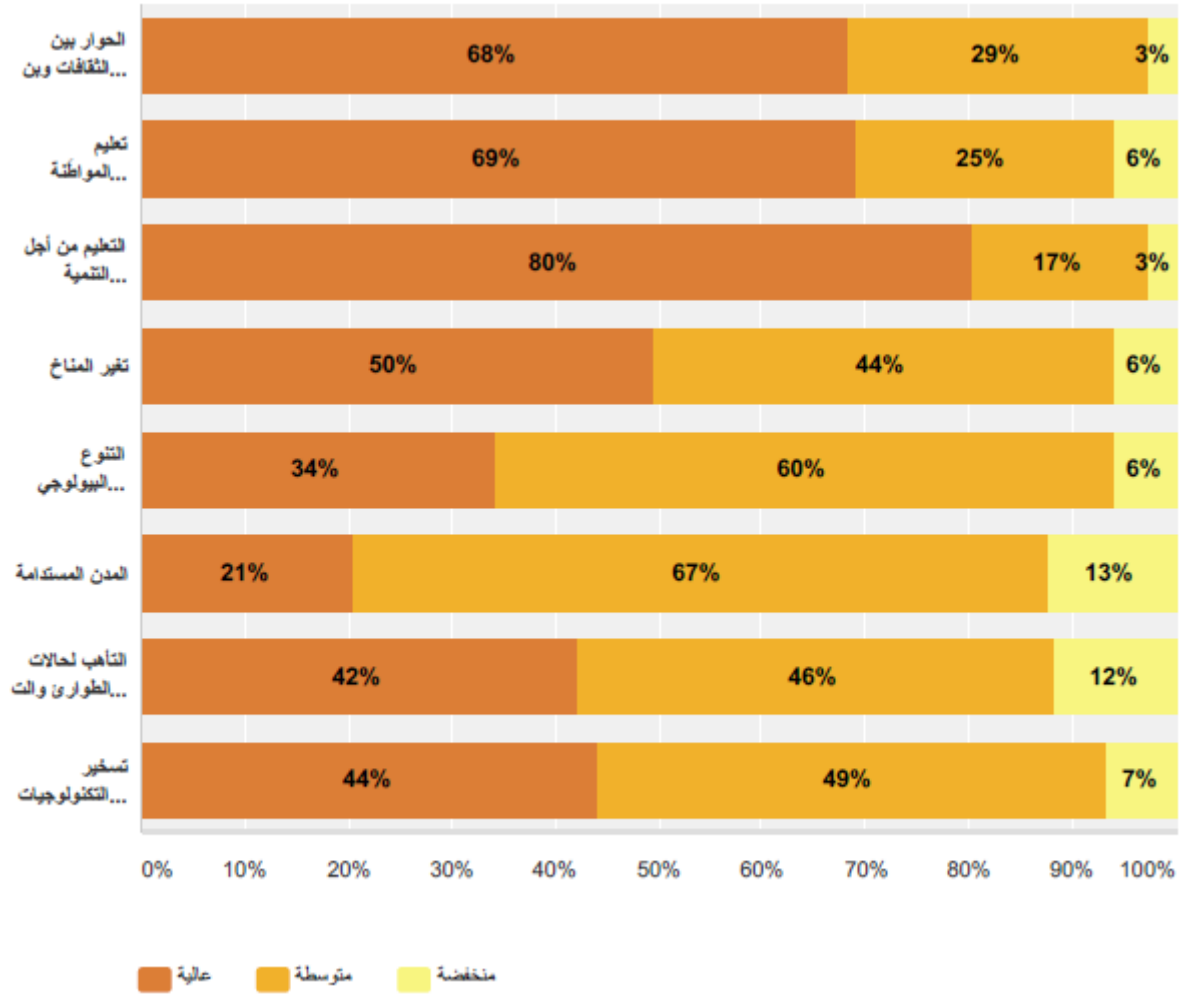

السؤال الثالث: هل توافقون على أنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ التدابير اللازمة لإتاحة تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة بين القطاعات بطريقة أكثر مرونة وفعالية وأكثر جدوى من حيث التكاليف؟

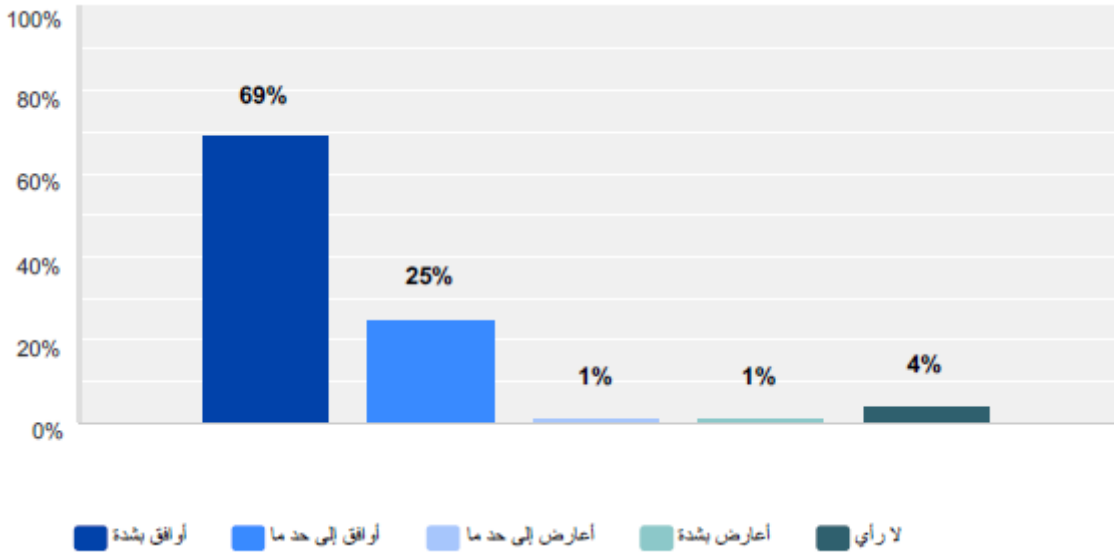

وفيما يلي تحليل الردود على السؤالين الثاني والثالث:

رأت غالبية أصحاب الردود أن مجالات "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، و"تعليم المواطنة العالمية الذي يشمل درء التطرف العنيف"، و"الحوار بين الثقافات وبناء السلام ومكافحة جميع أشكال التمييز" تمثل مجالات تتسم بأولوية عالية وينبغي لليونسكو أن تزيد فيها استفادتها من خبرتها المتعددة التخصصات وأن تعزز نهجها المشترك بين القطاعات من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

واشتملت عدة ردود على اقتراحات بشأن مجالات للعمل المشترك بين القطاعات، من بينها ما يلي: تشجيع الندوات/اللقاءات المشتركة بين الأديان بما يخدم التقريب بين مختلف الجماعات ذات الانتشار العالمي؛ والحد من التفاوت الرقمي في المدارس بين الجنوب والشمال؛ وتعزيز الشعور بالمسؤولية في صفوف الفتيات والفتيان عن طريق برامج لصون البيئة بغية إدماجهم في الحياة العملية؛ والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ والمساواة بين الجنسين.

كما اقترح أصحاب بعض الردود دمج مجالين من المجالات المقترحة أو المواءمة بينهما. ومن الأمثلة على ذلك: التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتغيّر المناخ؛ والتنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الكوارث؛ وتغيّر المناخ، والتنوع البيولوجي، والتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها؛ والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتسخير التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنمية المستدامة؛ والحوار بين الثقافات، وتعليم المواطنة العالمية.

وأشير في عدة ردود إلى أن قدرة اليونسكو على الاستجابة عن طريق نهج يقوم على تعددية التخصصات والعمل المشترك بين القطاعات هي عنصر من صميم مكونات اليونسكو وتمثل قيمة مضافة أساسية وميزة نسبية للمنظمة. وبالتالي، وبالنظر إلى ما تتطلبه التحديات العالمية القائمة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من تطبيق لهذا النهج المتعدد التخصصات

والمشترك بين القطاعات، فقد جرى التأكيد على ضرورة أن تصاغ أشكال استجابة المنظمة بالاستناد إلى هذا النهج منذ البدء.

إضافة إلى ذلك، أبرز أصحاب بعض الردود أهمية تنفيذ برامج تتعلق بهذه المجالات وتنسجم مع برامج الكيانات المعنية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذا الغرض، جرت الدعوة إلى تخطيط مساهمة اليونسكو في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تخطيطا يبين صلات الربط والتفاعل على صعيد العمل، سواء داخلياً أو مع شركاء أسرة الأمم المتحدة وغيرهم.

وفيما يخص السؤال الثاني، وافقت أغلبية أصحاب الردود على أنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ التدابير اللازمة لإتاحة تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة بين القطاعات بطريقة أكثر مرونة وفعالية وأكثر جدوى من حيث التكاليف.

جيم – الفئات المستفيدة

السؤال الرابع: هل توافقون على استمرار المنظمة في إيلاء القدر ذاته من الاهتمام لفئات سكانية أو قُطرية معيَّنة؟

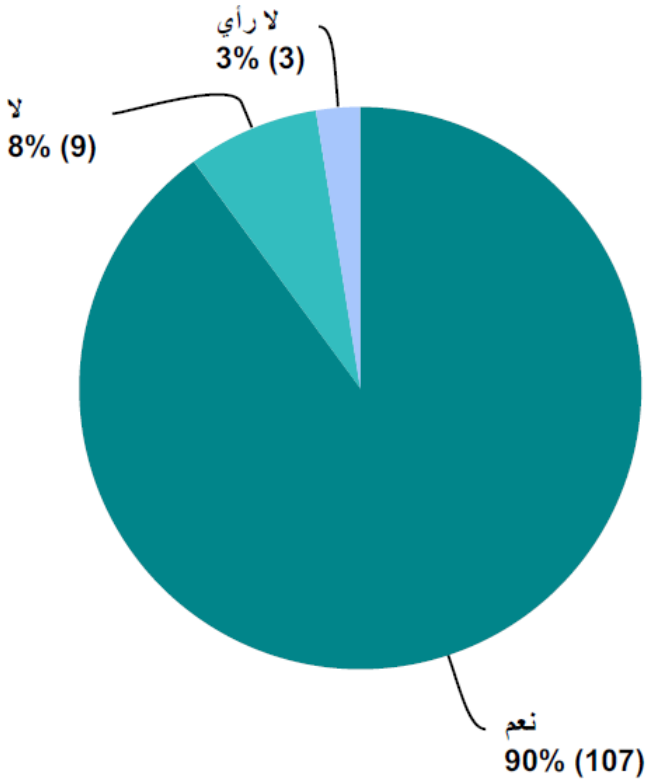

اقترح أصحاب الردود الذين وافقوا على مضمون السؤال مستويات لدرجات الأولوية تتراوح بين ١ (الدرجة الدنيا) و٥ (الدرجة العليا):

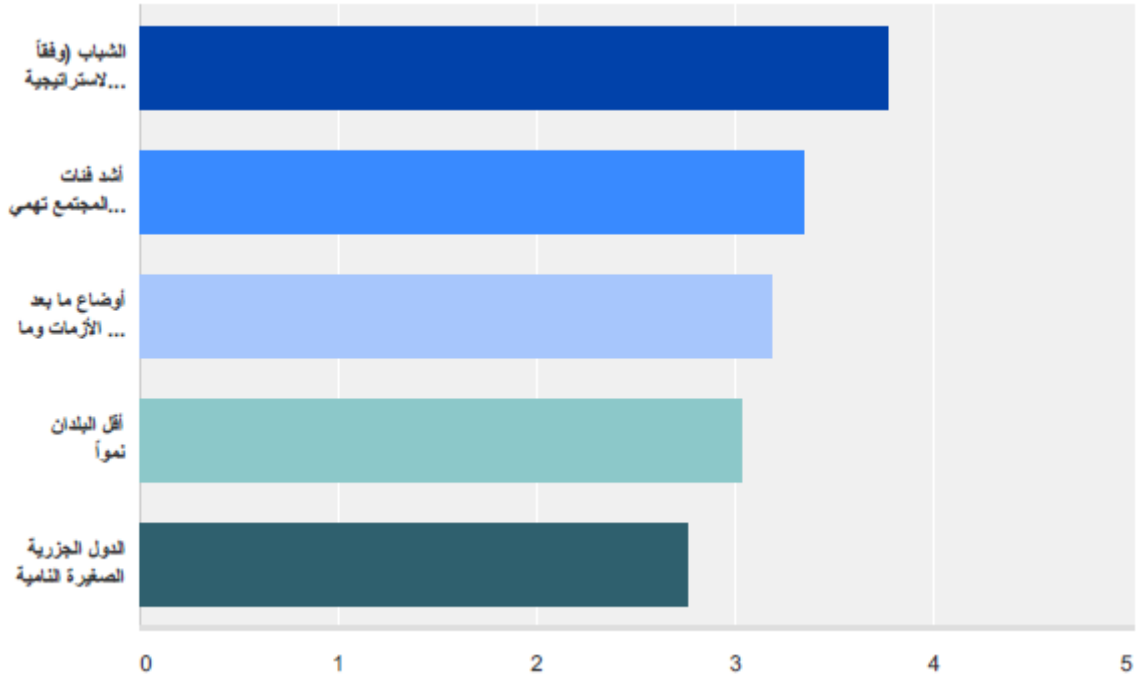

وقد وافقت الأغلبية العظمى لأصحاب الردود على أنه ينبغي أن تستمر اليونسكو في إيلاء القدر ذاته من الاهتمام لفئات سكانية أو قُطرية معيَّنة. وعلى الرغم من وجود موافقة إجمالية على أن جميع هذه الفئات تستحق درجة عالية من الاهتمام، فإن أغلبية أصحاب الردود (٦٣٪) ترى أن الشباب ينبغي أن يحظوا بأعلى درجات الأولوية.

ورأى عدد من أصحاب الردود أنه ينبغي لليونسكو أن تركز على فئات مستفيدة معيّنة بما يتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واقترح آخرون من أصحاب الردود إدراج فئات أخرى في عِداد الفئات ذات الأولوية، ومنها مثلاً شرائح سكانية كالسكان الأصليين؛ وضحايا النزاعات والكوارث، مع التركيز بوجه خاص على الأشخاص النازحين؛ والنساء والفتيات المضطهدات؛ والبلدان التي تعصف بها الحروب؛ والبلدان المتوسطة الدخل.

دال – الوظائف

السؤال الخامس: هل تعتقدون أنه ينبغي لليونسكو، نظراً إلى مواردها المحدودة، أن تعطي الأولوية لدعم أعمالها التقنينية والتمهيدية عند تخصيص اعتمادات ميزانيتها العادية، وأن تكمل مواردها بأموال خارجة عن الميزانية لتمويل أعمالها التنفيذية؟

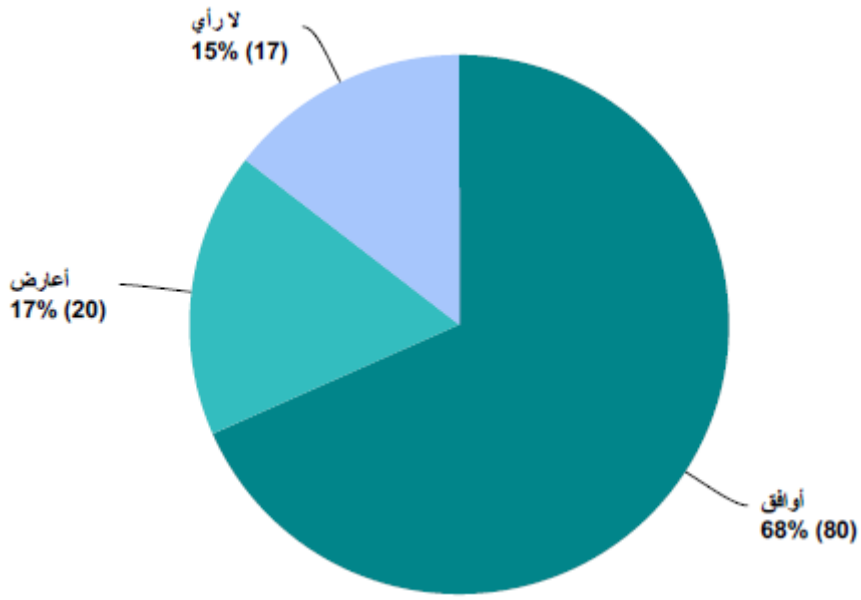

وافقت أغلبية أصحاب الردود على أنه ينبغي للمنظمة أن تعطي الأولوية، في إطار اعتمادات ميزانيتها العادية، لدعم أعمالها التقنينية والتمهيدية وأن تكمل مواردها بأموال من خارج الميزانية لتمويل أعمالها التنفيذية. ولوحظ وجود بعض التباين عند تحليل الردود بحسب المناطق الإقليمية. ولوحظ أن أكبر قدر من التباين كان في الردود التي قُدمت من أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث لم توافق أغلبية (٢٩٪) منها على الجملة الواردة في نص السؤال، أو لم تبد رأياً (٢٤٪) في هذا الصدد.

وأرفق أصحاب بضعة ردود إيضاحات بردودهم أبدوا فيها موافقتهم على الجملة الواردة في نص السؤال على أساس أن تكون أولويات العمل التنفيذي الممول من خارج الميزانية متماشية تماماً مع أولويات البرنامج والميزانية.

وشدد عدد من أصحاب الردود الذين لم يوافقوا على المضمون الوارد في نص السؤال، على أهمية العمل التقنيني/التمهيدي والأعمال التنفيذية التي تضطلع بها اليونسكو لدعم الدول الأعضاء في تحقيق الآثار/النتائج وأهداف التنمية المستدامة. وأشار آخرون من أصحاب الردود إلى وجود نقص في الشفافية على صعيد الحوكمة، بينما حذّر آخرون من خطر الاعتماد على مصالح وأولويات الجهات المانحة في إطار التمويل الخارج عن الميزانية. وأعرب أصحاب بعض الردود عن بعض جوانب القلق إزاء الخطر المتمثل في عدم كفاية تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية والذي من شأنه أن يخل بسير العمل الميداني أو أن يعيق التنفيذ. وأشاروا بالتالي إلى ضرورة استحداث آليات وخطط حفز جديدة من أجل تعبئة الأموال من خارج الميزانية. وأبرز عديد من أصحاب الردود أيضاً ضرورة تأمين توازن بين تمويل العمل التقنيني وتمويل العمل التنفيذي، وذلك لتحاشي الإفراط في الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية في تنفيذ العمل الميداني.

ورأى عدد من أصحاب الردود، ولا سيما من منطقة أوروبا، أن ثمة حاجة إلى إعادة النظر في هذا الأمر على ضوء الحوارات المنظمة بشأن التمويل وعلى ضوء النقاشات بشأن الإطار الموحَّد للميزانية. وفي هذا السياق، شدد أحد أصحاب الردود على أهمية تأمين قدر كاف من الموظفين المؤهلين العاملين بانتظام للإشراف على سير العمل التنفيذي الممول من المصادر الخارجة عن الميزانية، وأوصى بإجراء مزيد من التحسينات في تطبيق آلية استراد تكاليف الدعم.

وأشير كذلك إلى ضرورة تطبيق اللامركزية في توفير مزيد من التمويل الخارج عن الميزانية لصالح المكاتب الميدانية الإقليمية، وإلى ضرورة التركيز على إقامة شراكات استراتيجية يمكن أن تستفيد منها الدول الأعضاء.

وأشار أصحاب بضعة ردود إلى وجود حاجة إلى المزيد من الإيضاح للتمييز بين العمل التقنيني والعمل التنفيذي.

ثالثاً – تقييم البرنامج، وأولوياته

هاء – آخر إنجازات اليونسكو

السؤال السادس: إذا استفاد بلدكم خلال السنوات الماضية من دعم اليونسكو في المجالات التالية، فيرجى تقييم أهمية النتائج المحققة عن طريق اختيار أحد الخيارات التالية: "بالغة الأهمية" أو "متوسطة الأهمية" أو "غير مهمة" أو "لا ينطبق". ولعلكم ترغبون أيضاً في التعليق باختصار على طبيعة وأهمية هذا الدعم ونتائجه في الإطار المخصص لذلك (ما لا يزيد على ٢٠٠ كلمة). ويُرجى منكم، في حال الردّ بالنيابة عن وكالة للأمم المتحدة أو منظمة دولية حكومية أو منظمة غير حكومية، تحديد درجة الأولوية وفقاً لمجالات التعاون والعمل المشترك مع اليونسكو، سواء أكان ذلك على الصعيد العالمي أم الإقليمي أم المحلي.

٦,١ البرنامج الرئيسي الأول – التربية

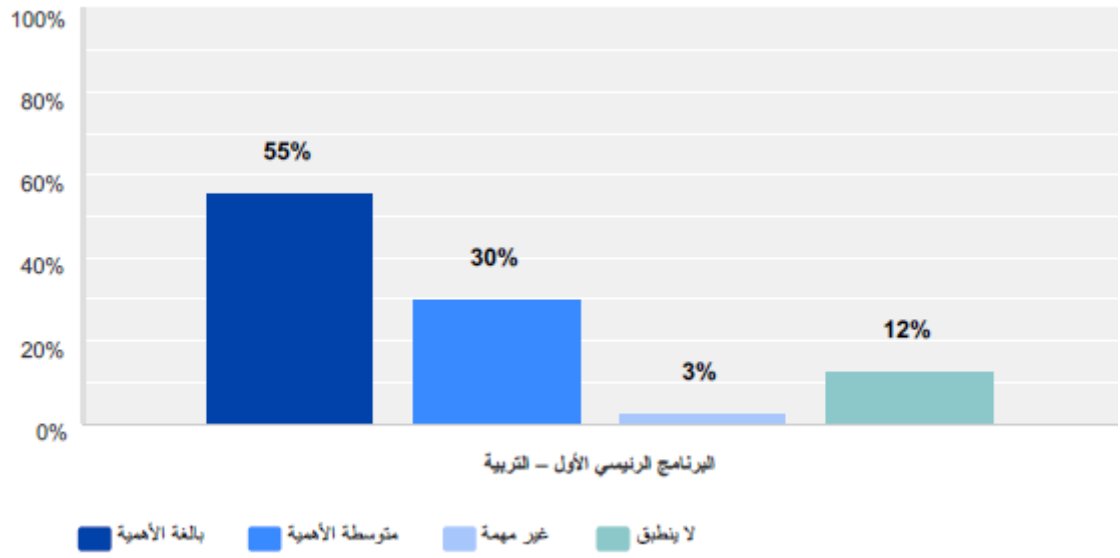

رأى، في المتوسط، أكثر من ٨٥٪ من أصحاب الردود أنه كانت لعمل اليونسكو في مجال التربية في بلدانهم فوائد كبيرة. وعلى الرغم من أن بعض البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية لم تحظ بدعم مباشر من اليونسكو، فإنها أبرزت جدوى عمل اليونسكو على الصعيد التقنيني وعلى صعيد السياسات والصكوك التقنينية بالنسبة إلى البرامج الوطنية للتعليم في هذه البلدان. أما فيما يخص مناطق أخرى، فقد حظيت الدول الأعضاء بدعم ميداني وتقني مباشر من اليونسكو وهو ما أفضى إلى رفع مستوى تقييم عمل اليونسكو في أفريقيا وفي آسيا والمحيط الهادي إلى حوالي ٩٥٪.

وأشارت أغلبية أصحاب الردود إلى الدعم الذي توفره اليونسكو في مجال التقنين ووضع المعايير، وفي دعم رسم السياسات وتنمية القدرات، مما يسهم بصورة إجمالية في الإصلاحات الجارية في مجال التعليم. وتم في هذا الصدد تسليط الضوء في مناسبات مختلفة على دور اليونسكو في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

علاوة على ذلك، أعرب عديد من أصحاب الردود عن تقديرهم لقيمة البرامج المعنية بتدريب المعلمين، بما في ذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبمحو الأمية، والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال المهني على المستوى الوطني، وشددوا أيضاً على أهمية تعميم الاهتمام بالمساواة بين الجنسين والإدماج. وشددت عدة بلدان أفريقية على النتائج التي يحققها في هذه المجالات المواضيعية برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع.

وأشار أيضاً عدد من أصحاب الردود إلى آثار عمل اليونسكو في مجال التعليم العالي، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم في مجال حقوق الإنسان والمواطنة العالمية، بما يشمل درء التطرف العنيف.

ووردت عدة إشارات تعبّر عن تقييم العمل الذي تضطلع به معاهد الفئة ١ وشبكة المدارس المنتسبة وشبكة اليونسكو لتوأمة الجامعات وللكراسي الجامعية.

٦,٢ البرنامج الرئيسي الثاني– العلوم الطبيعية، بما في ذلك اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات

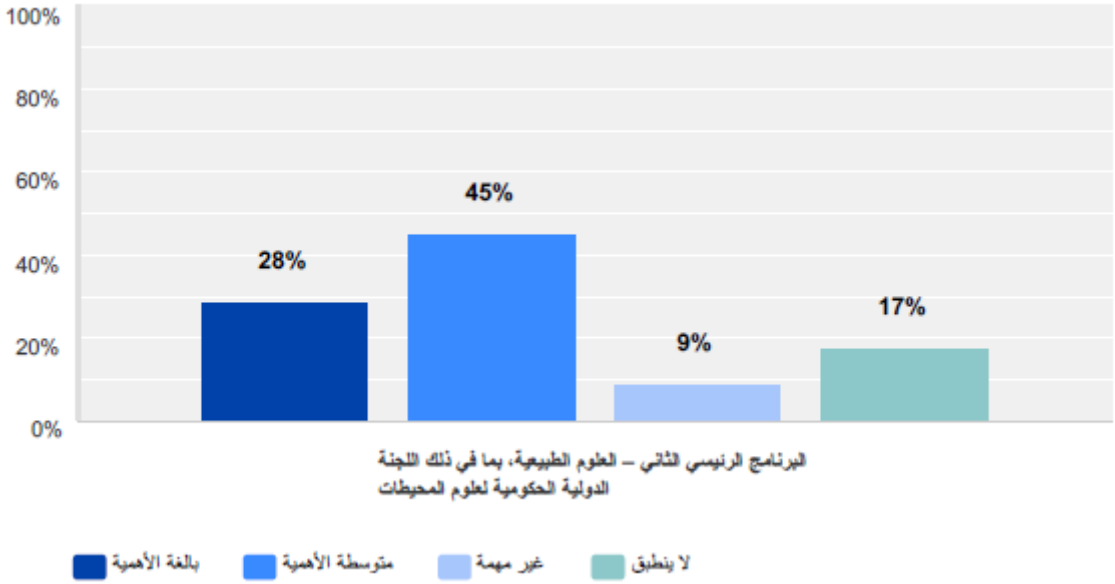

اعتبر زهاء ثلاثة أرباع أصحاب الردود، على الصعيد العالمي، نتائج عمل اليونسكو في مجال العلوم الطبيعية، بما في ذلك عمل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، نتائج مهمة. واعتبرت أغلبية كبيرة من أصحاب الردود الواردة من الدول العربية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادي النتائج المحققة بفضل عمل اليونسكو نتائج مهمة أيضاً.

وذكرت أغلبية أصحاب الردود أنها استفادت من البرامج الدولية الحكومية لليونسكو الخاصة بالإنسان والمحيط الحيوي، والموارد المائية (البرنامج الهيدرولوجي الدولي)، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، سواء من حيث الدعم التقنيني أو من حيث العمل الميداني. وأشير كذلك إلى الدعم الذي تقدمه اليونسكو في مجال السياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تقرير اليونسكو عن العلوم، وفي مجالات الحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرات في ميدان العلوم الأساسية وبرامج المنح الدراسية، وأشكال الطاقة المتجددة، وعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومعارف السكان الأصليين.

ومن الجدير بالملاحظة أن أصحاب الردود أشاروا، بوجه عام، إلى أنشطة ومشاريع اليونسكو، وبقدر أقل إلى نتائج هذه الأنشطة على الصعيد الوطني. وأشار عدد من أصحاب الردود بصورة رئيسية إلى أنشطة اللجان الوطنية و/أو إلى الأنشطة التي يُضطلع بها في إطار برنامج المساهمة.

وفيما يخص المستقبل، أوصت دول أعضاء بجملة أمور، من بينها أن تواصل اليونسكو قيادة العمل في إشراك الأطراف المعنية على الصعيدين الوطني والدولي في تنمية العلوم الطبيعية، ودعم الدول الأعضاء في التصدي لتغير المناخ، وزيادة دور المكاتب الميدانية في تقديم المشورة والدعم.

٦,٣ البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية

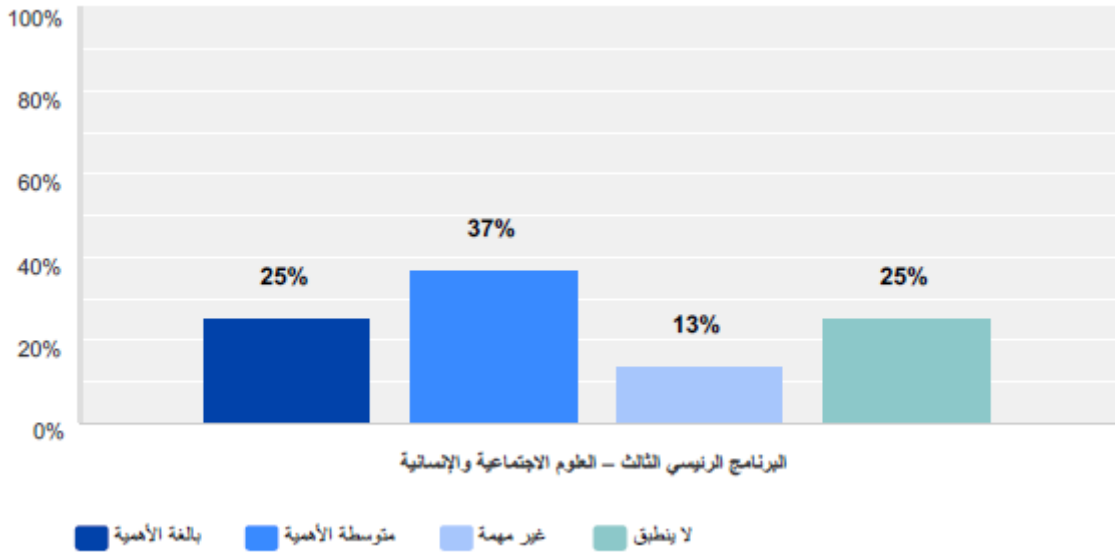

على وجه الإجمال، اعتبر ٦٢٪ من أصحاب الردود نتائج عمل اليونسكو في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية نتائج مهمة.

ووصفت أغلبية من بين أصحاب الردود الدعم الذي تقدمه اليونسكو فيما يخص جوانب مختلفة لبرنامج الشباب، واتفاقية مكافحة المنشطات، وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)، بأنه مفيد على المستوى الوطني. كما أشير إلى الدعم الذي يقدم في مجال أخلاقيات البيولوجيا، والتعليم في مجال حقوق الإنسان، وتمكين النساء والمساواة بين الجنسين، وبقدر أقل إلى ثقافة السلام.

وأشار عدد من أصحاب الردود بصورة رئيسية إلى الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة أو اللجان الوطنية، وكذلك إلى الأنشطة التي يُضطلع بها في إطار برنامج المساهمة.

وأوصت دول أعضاء بأن تزيد اليونسكو في المستقبل عدد الموظفين المختصين بالعلوم الاجتماعية والعاملين في المكاتب الميدانية؛ وأن تواصل دعم تنمية الشباب ودعم تثقيفهم في مجال مكافحة المنشطات في ميدان الرياضة؛ وأن تُدرج تعليم المواطنة العالمية وحقوق الإنسان في المناهج الدراسية؛ وأن تكفل توازناً أفضل بين العنصر العلمي وعنصر الترويج في سياق عمل القطاع؛ وأن تضمن تنسيقاً أفضل للعمل بشأن الشباب مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛ وأن تزيد القدرة على المساهمة في النقاشات العالمية عن التعددية الثقافية والتنوع الثقافي، وعلى معالجة التحديات المتعلقة بالهجرة.

٦,٤ البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة

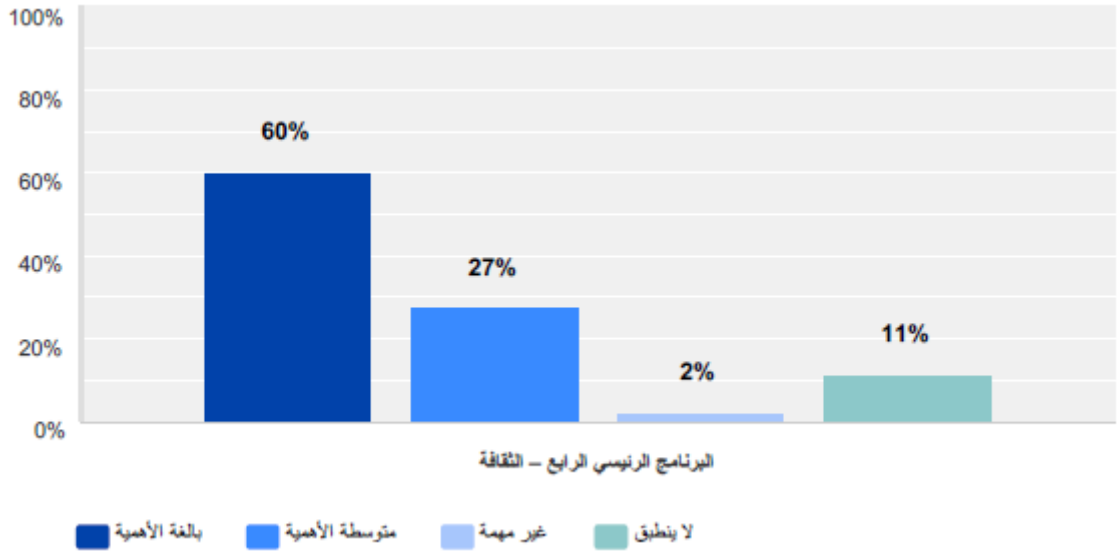

في المتوسط، اعتبر ٨٧٪ من أصحاب الردود النتائج المحققة بفضل الدعم الذي تقدمه اليونسكو في مجال الثقافة نتائج مهمة.

وبوجه أخص، ذكرت أغلبية أصحاب الردود أنها استفادت من الدعم الذي تقدمه اليونسكو في مجال صون التراث غير المادي (كما في حالة قوائم الحصر الوطنية للتراث الثقافي غير المادي؛ وصون التراث الموريتاني من خلال انخراط جماعات السكان الأصليين والشباب)؛ وفي حماية التراث الثقافي والطبيعي (كما في حالة مشروع التراث العالمي المهدد بالخطر: كورو وميناؤها؛ وفي عرض قيمة مواقع التراث بوصفها عناصر للتوحيد في البلد المعني؛ وكذلك على الصعيد الإقليمي من خلال إبراز مساهمات برنامج التراث العالمي لصالح رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة آسيا والمحيط الهادي، وكذلك على الصعيد العالمي)؛ وفي مجال حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (كما في حالة رصد حرية التعبير الفني (الدنمارك))؛ وفي حالة مشروع "طريق التراث الموسيقي" في مدينة بورت أوف سبين)، وذلك من بين أمثلة أخرى.

ووردت إشارات أخرى إلى مجالات اعتبرت النتائج التي تم تحقيقها فيها نتائج مهمة، وإنْ كان ذلك بدرجة أقل، وهذه المجالات هي: حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (مثلاً، على صعيد التشريعات والسياسات؛ وسياسة إدارة التراث الثقافي المغمور بالمياه)؛ وحماية وتعزيز المتاحف ومجموعاتها (مثل مجموعات متحف بارتيليمي بوغاندا؛ وقوائم الحصر الوطنية للمتاحف في سيشيل)؛ وحظر الاتجار غير المشروع بالتراث الثقافي (مثل إصدار التقرير الدوري المعنون "الاتجار بالممتلكات الثقافية في تونس")؛ وحماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، والتربية الفنية، والمبدن المبدعة.

وأكد عدد من الدول الأعضاء، وخصوصاً من أوروبا، أنها على الرغم من عدم استفادتها بصورة مباشرة من الدعم الذي تقدمه اليونسكو، فإن الصكوك التقنينية والوثائق التوجيهية والتقارير التي تم إصدارها في سياق الاتفاقيات المعنية بالثقافة أدّت دوراً مهماً في تشجيع وترويج عمل الكيانات الوطنية وغيرها من الكيانات القائمة في هذه البلدان (على صعيد النظام القانوني، مثلاً).

إضافة إلى ذلك، قدم بعض أصحاب الردود توصيات خاصة بالمستقبل، من بينها ما يلي: زيادة القدرة على تنفيذ الاتفاقيات وعلى الإدارة المستدامة للتراث؛ وتنمية المزيد من أشكال التضافر بين الاتفاقيات المعنية بالثقافة؛ ووضع الثقافة في صدارة جدول أعمال التنمية الوطنية؛ وتضمين البرامج سياسة التنوع الثقافي في ظل ظروف الهجرات السكانية الكثيفة.

٦,٥ البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات

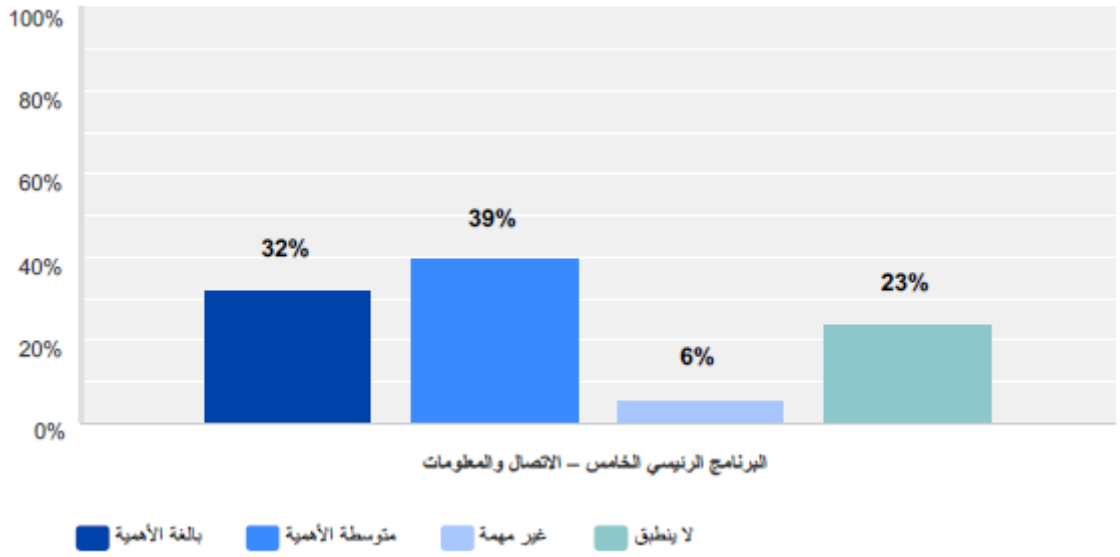

اعتبرت غالبية أصحاب الردود، بوجه عام، النتائج المحققة بفضل الدعم الذي تقدمه اليونسكو في مجال الاتصال والمعلومات في بلدانها نتائج متوسطة الأهمية. ويبيّن تحليل الردود بحسب المناطق الإقليمية أن أكثر من نصف أصحاب الردود الواردة من أفريقيا يعتبرون هذه النتائج بالغة الأهمية.

وقدّم أصحاب الردود أمثلة عديدة على فوائد الدعم الذي توفره اليونسكو، وهي فوائد تتراوح بين تقديم المساعدة التقنية والمشورة وبين العمل التقنيني في جميع المجالات التي يشملها البرنامج الرئيسي الخامس، بما في ذلك ضمن إطار البرنامجين الدوليين الحكوميين التابعَين لهذا البرنامج الرئيسي والمتمثلَين في البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، وبرنامج المعلومات للجميع.

ومن المجالات التي أشير إليها على وجه التحديد ما يلي: تدريب الصحفيين وإعداد مناهج تعليم الصحافة؛ وتشجيع حرية التعبير وسلامة الصحفيين؛ وتنمية وسائل الإعلام المستقلة، والدراية في مجال وسائط الإعلام، وتعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توليد المعارف؛ ومحطات إذاعات المجتمعات المحلية؛ وبناء القدرات في مجال أخلاقيات المعلومات؛ ومراعاة قضايا الجنسين ووسائل الإعلام، والنساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وصون التراث الوثائقي وتيسير الانتفاع به، بما في ذلك في شكل رقمي؛ وبرنامج وسجلات ذاكرة العالم.

وبالنسبة إلى المستقبل، أوصى عدد من أصحاب الردود بأن تخصص اليونسكو المزيد من الموارد لدعم بناء القدرات، ولا سيما لدى النساء والفتيات، وتنفيذ مشاريع في هذا المجال على الصعيد المحلي.

٦,٦ معهد اليونسكو للإحصاء

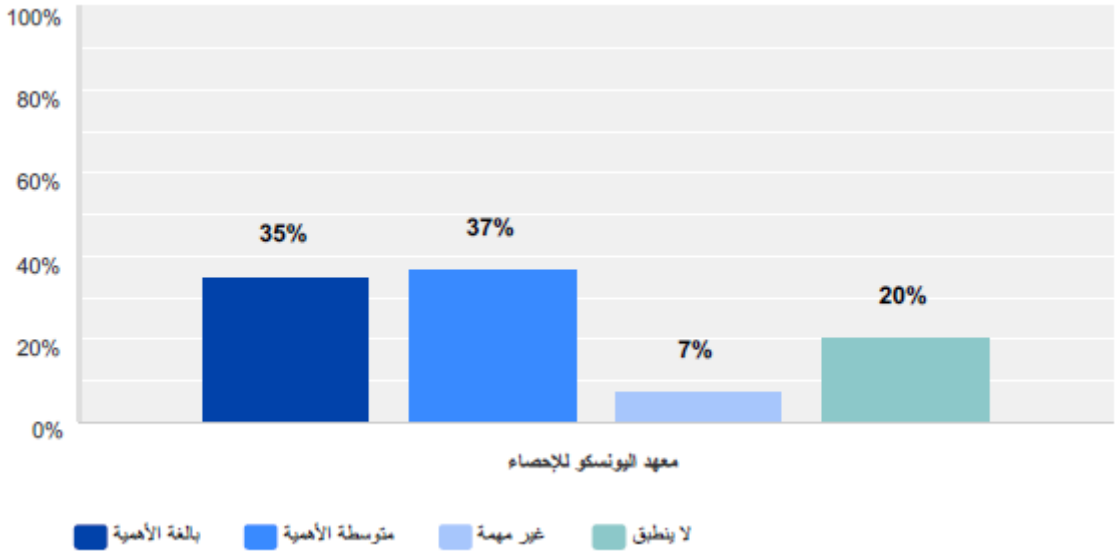

يرى ٧٢٪ من أصحاب الردود أن دور معهد اليونسكو للإحصاء دور مهم.

وأوضح عدد من أصحاب الردود أن الدعم الذي يقدمه معهد اليونسكو للإحصاء لتنمية القدرات الوطنية في مجال إدارة نظم المعلومات الخاصة بإدارة شؤون التعليم، ولتنمية أفضل الممارسات من أجل جمع بيانات عالية الجودة ومؤاتية وموثوق فيها هو أمر مطلوب جداً ويحظى بالتقدير.

وعلى مستوى العالم وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يُعتبر عمل معهد اليونسكو للإحصاء أمراً حيوياً لضمان رصد التعليم من خلال إعداد مؤشرات وجمع بيانات قابلة للمقارنة ونشر المعلومات.

٦,٧ الأنشطة الجامعة للتخصصات/المشتركة بين القطاعات

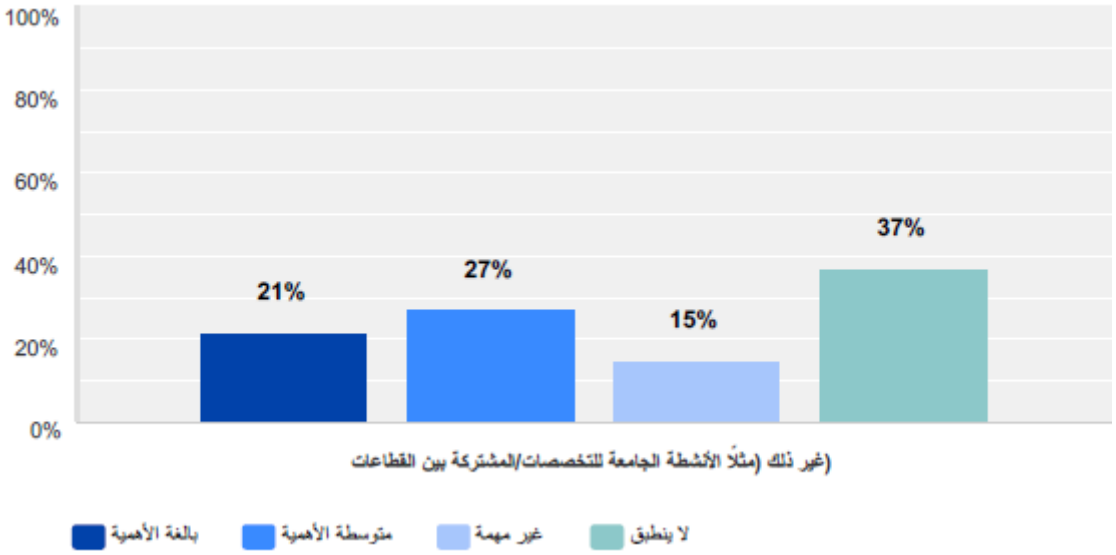

ذكر على وجه التقريب نصف عدد أصحاب الردود أنهم انتفعوا بالدعم الذي تقدمه اليونسكو في المجالات الجامعة للتخصصات/المشتركة بين القطاعات. وأشير إلى برامج وأنشطة محددة، من بينها ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتربية الجنسية الشاملة ودرء فيروس ومرض الإيدز في المدارس.

واو – الأولويات البرنامجية للوثيقة ٣٩م/٥ المراد إعدادها

السؤال السابع: يُرجى منكم، تبعاً لأولويات بلدكم (أو وكالتكم)، ومن أجل إتاحة تحديد الأولويات البرنامجية لليونسكو للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١، تقييم كل مجال من المجالات المواضيعية الواردة في الجدول أدناه وفقاً للمعيارين التاليين:

- **المعيار الأول: الأهمية** بالنسبة لاحتياجات وأولويات بلدكم/وكالتكم: ما مدى أهمية المجالات المواضيعية التالية بالنسبة لاحتياجات وأولويات بلدكم، ولا سيّما في ظل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؟
- **المعيار الثاني: الميزة النسبية لليونسكو**: ما مدى تمتع اليونسكو بميزة نسبية في المجالات المواضيعية التالية مقارنة بسائر المنظمات الوطنية (والدولية)؟

لوحظ قيام معظم أصحاب الردود بالرد على هذا السؤال بناءً على ما طُلب فيه، أي تبعاً لاحتياجات وأولويات بلدانهم، بينما أفاد عدد من ممثلي الدول الأعضاء الواقعة في أوروبا وأمريكا الشمالية بأنهم ردّوا على هذا السؤال من منظور عالمي.

٧,١ المجالات المواضيعية الخاصة بالتربية

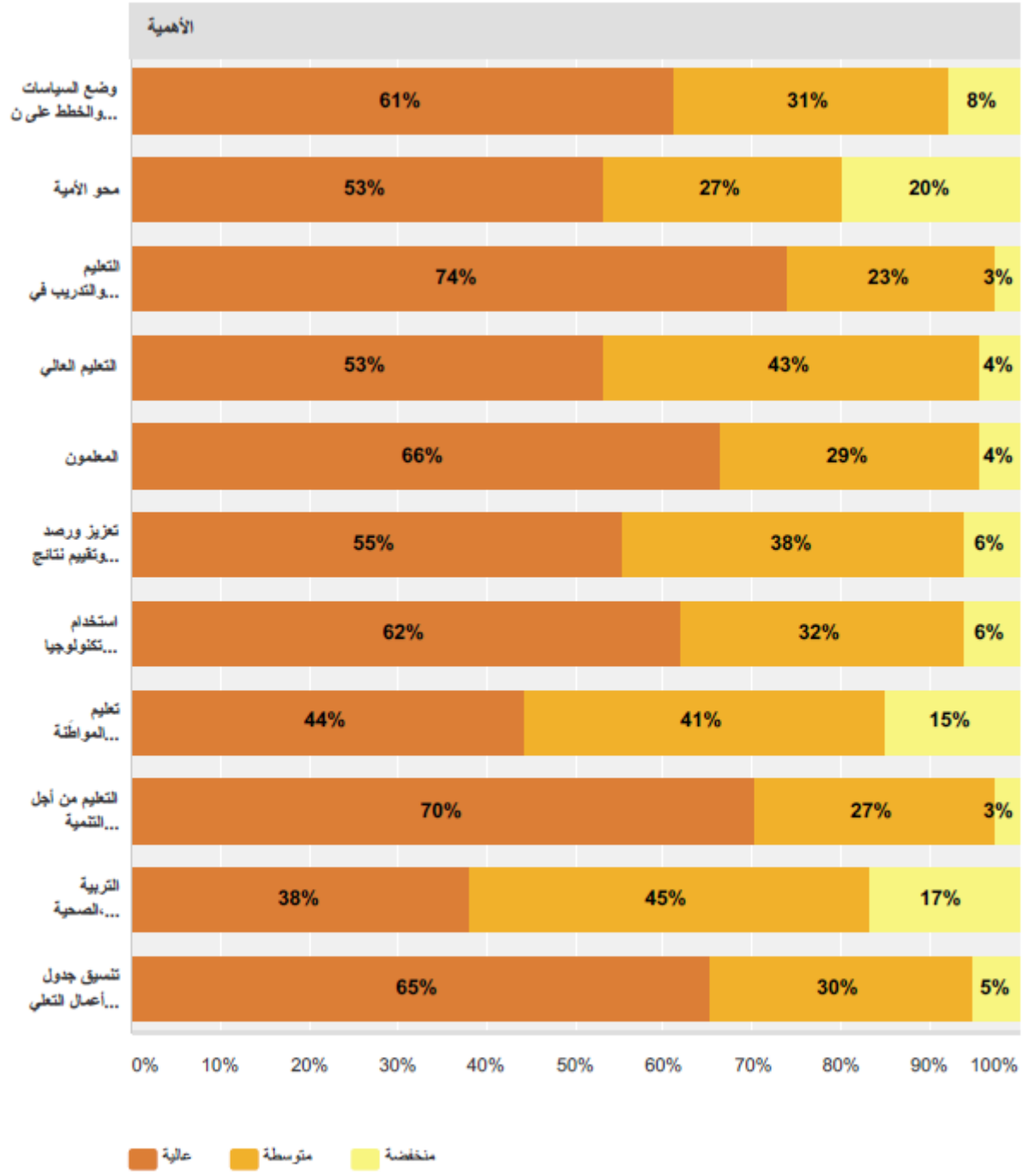

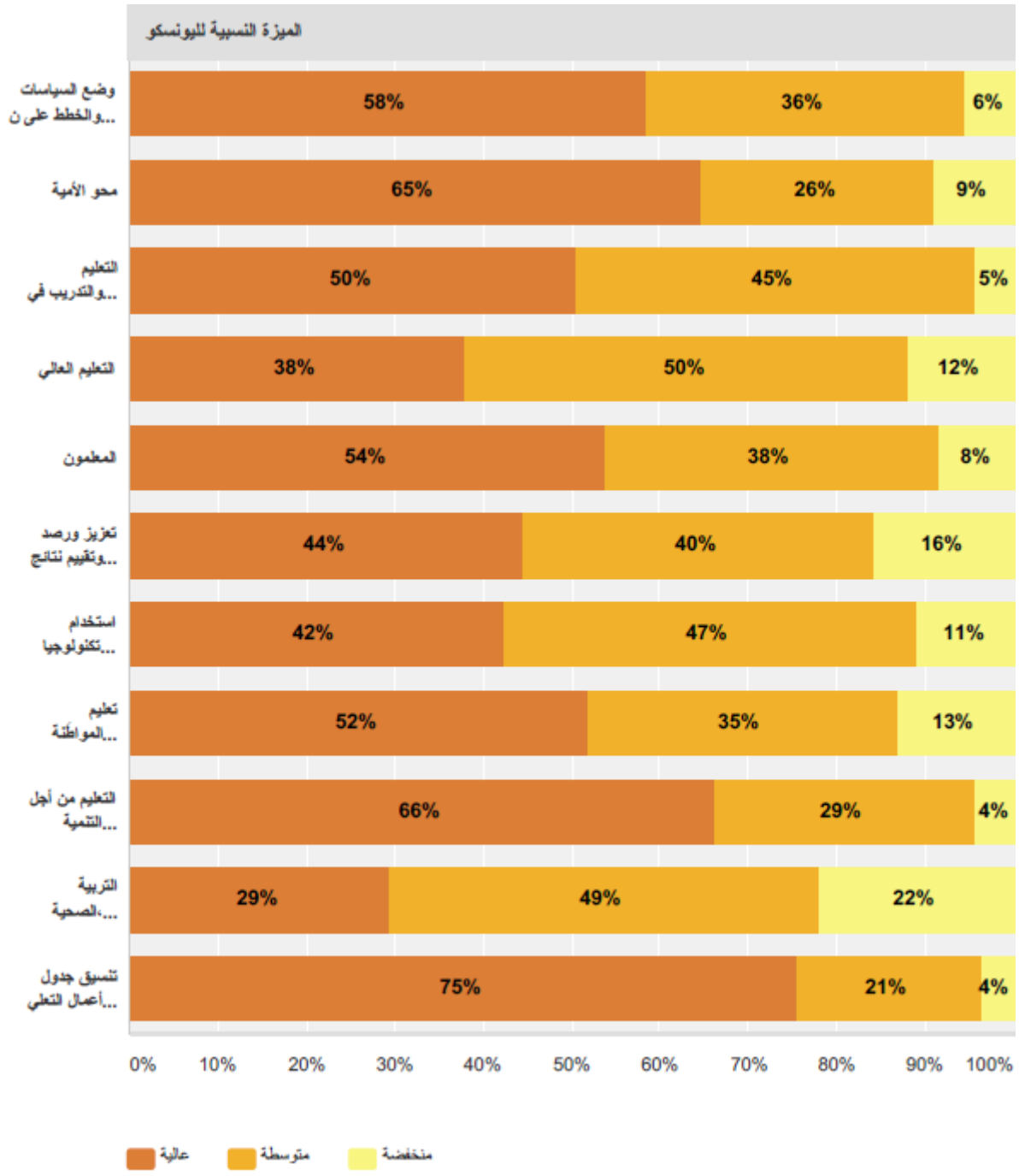

واعتُبرت أهمية "تنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠" عالية شأنها في ذلك شأن الميزة النسبية لليونسكو في مجال ريادته وتنسيقه، ويشمل هذا الأمر الجوانب الخاصة بالرصد الذي يضطلع به معهد اليونسكو للإحصاء والفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم. وأوصى أصحاب الردود بمراعاة ما يتعلق بالتعليم من الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مراعاة تامة، وبالاسترشاد بإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ عند تحديد الأولويات البرنامجية لمشروع الوثيقة ٣٩م/٥. وأعربوا عن تقديرهم للنهج الشامل الذي تأخذ به اليونسكو في مجال التربية والتعليم، كما تدل على ذلك النتيجة التي تفوق المتوسط فيما يخص تقييم معظم المجالات البرنامجية من حيث الأهمية والميزة النسبية على حدّ سواء. وتساءل أحد أصحاب الردود مع ذلك عمّا إذا كانت اليونسكو تملك الموارد المالية اللازمة للاضطلاع بهذا البرنامج الطموح.

واعتُبرت أهمية "التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني" عالية (٧٤٪)، مما يدل على تزايد طلب الدول الأعضاء المساعدة في هذا المجال. وتضم المجالات المواضيعية الأخرى التي اعتُبرت أهميتها عالية ما يلي: التعليم من أجل التنمية المستدامة، والمعلمون، والتعليم العالي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، ووضع السياسات والخطط على نطاق القطاع برمته، وتعزيز ورصد وتقييم نتائج التعلّم، ومحو الأمية، وتعليم المواطَنة العالمية، والتربية الصحية والتربية بشأن فيروس ومرض الإيدز والتربية الجنسية.

وشددت الدول الأعضاء في تعليقاتها على أهمية دور اليونسكو في مجال التعليم العالي، ولا سيّما في أوضاع النزاع وما بعد النزاع؛ وأهمية الانتقال من التركيز على إتاحة الانتفاع بالتعليم إلى التركيز على جودة التعليم، وإدراج التعلّم في كل المجالات المواضيعية وفقاً لما اقترحته الأمانة في تقريرها الاستراتيجي الخاص بالنتائج؛ وضرورة إيلاء عناية خاصة للمساواة بين الجنسين في مجال التعليم وضرورة مواصلة التركيز على هذا الأمر.

ورأى ما يزيد على ٥٠٪ من أصحاب الردود أن الميزة النسبية لليونسكو عالية في المجالات المواضيعية التالية: التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومحو الأمية، ووضع السياسات والخطط على نطاق القطاع برمته، والمعلمون، وتعليم المواطَنة العالمية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

٧,٢ (أ) المجالات المواضيعية الخاصة بالعلوم الطبيعية

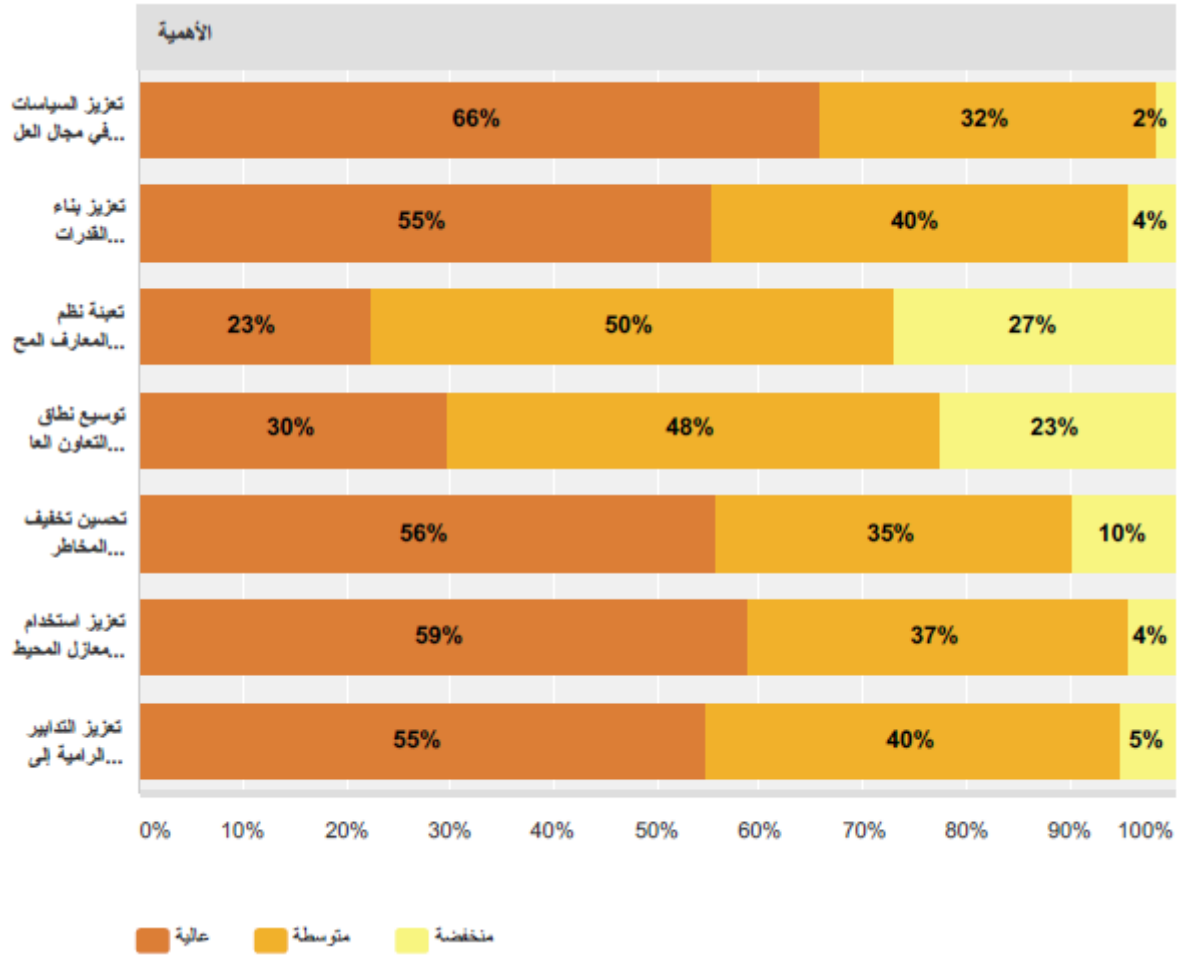

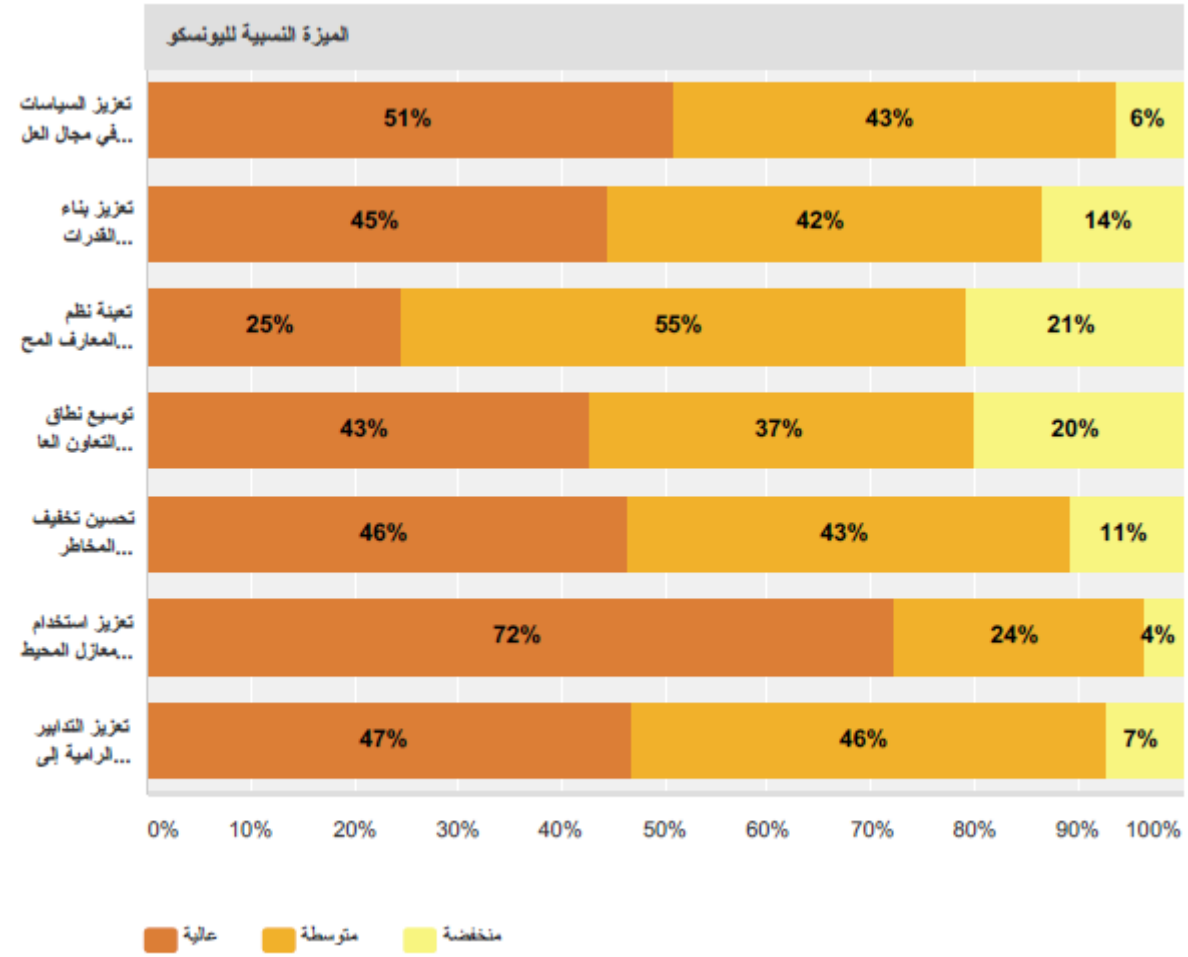

اعتُبرت أهمية السياسات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار وأهمية معازل المحيط الحيوي وأهمية الحدّ من المخاطر الطبيعية وأهمية الأمن المائي عالية شأنها في ذلك شأن الميزة النسبية لليونسكو في هذه المجالات. ويبيّن التقييم وفقاً لهذين المعيارين تباين الآراء فيما يخص العلوم الجيولوجية، إذ رأى ٣٠٪ من أصحاب الردود أن أهميتها عالية بينما اعتبرها ٢٣٪ منهم منخفضة. ورأى معظم أصحاب الردود أنّ أهمية المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين متوسطة وأن الميزة النسبية لليونسكو في هذا المجال متوسطة أيضاً.

وبيّن الكثير من أصحاب الردود في تعليقاتهم أهمية دور العلوم الطبيعية في تحسين الظروف المعيشية للناس، وإنقاذ الكوكب، والتصدي للتحديات التي تضم على سبيل المثال تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية. وقد ذُكر في هذا السياق ما يلي: بناء القدرات، والحدّ من مخاطر الكوارث، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، والبرنامج الدولي لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية. وأوصى أصحاب الردود بأن تواصل المنظمة التركيز على تعزيز إمكانية إسهام معازل أو محميات المحيط الحيوي في الحدّ من النزاعات البشرية وفي تعزيز الاستدامة والاقتصاد غير الضار بالبيئة. وأشار أصحاب الردود أيضاً إلى دور الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي ودور الحدائق الجيولوجية في تعزيز التعاون الدولي.

وقدّم أصحاب الردود عدداً من التوصيات بشأن الأمور الأخرى، ومنها التوصيات التي رأوا فيها أنه ينبغي للمنظمة أن تواصل تعزيز إسهامها في نقل المعارف من أجل توعية أفراد المجتمع بالتحديات البيئية العالمية وتثقيفهم في هذا المجال؛ وتعزيز دور مراكز الفئة ٢ ودور كراسي اليونسكو الجامعية في بناء القدرات؛ والتركيز على المساواة بين الجنسين في أحد

المجالات المواضيعية على الأقل والسعي إلى إسهام جميع المجالات المواضيعية في إحداث التغيير المنشود فيما يخص المساواة بين الجنسين؛ وتعزيز أوجه التآزر بين البرامج الدولية الحكومية كالبرنامج الهيدرولوجي الدولي وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي والقطاعات الأخرى المعنية. وأشار أحد أصحاب الردود إلى ضرورة حماية العلامات المميِّزة لمواقع اليونسكو وتعزيز الاعتراف بها، ومنها العلامة الخاصة بمعازل أو محميات المحيط الحيوي. وأوصى آخر باعتبار موضوع العلوم من أجل السلام من المواضيع ذات الأولوية. وأشار أصحاب الردود إلى بعض فقرات (٥٧ و٦٠ و٦٥ و٧١ و٨٦) التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج، مما يدل على موافقة الدول الأعضاء على نتائج التقييم الذي أجرته الأمانة. وجرى استرعاء الانتباه إلى أن الموارد المحدودة المخصصة لموضوع المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين وسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية ينطوي على مخاطر على الرغم من النتائج الجيدة المحرزة فيما يخص هذا الموضوع.

وأشارت عدة دول في نهاية المطاف إلى ضرورة قيام اليونسكو بتقديم المساعدة اللازمة على الصعيد الوطني في المجالات المتعلقة بالحدّ من مخاطر الكوارث، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والأمن المائي.

٧,٢ (ب) المجال المواضيعي الخاص باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات

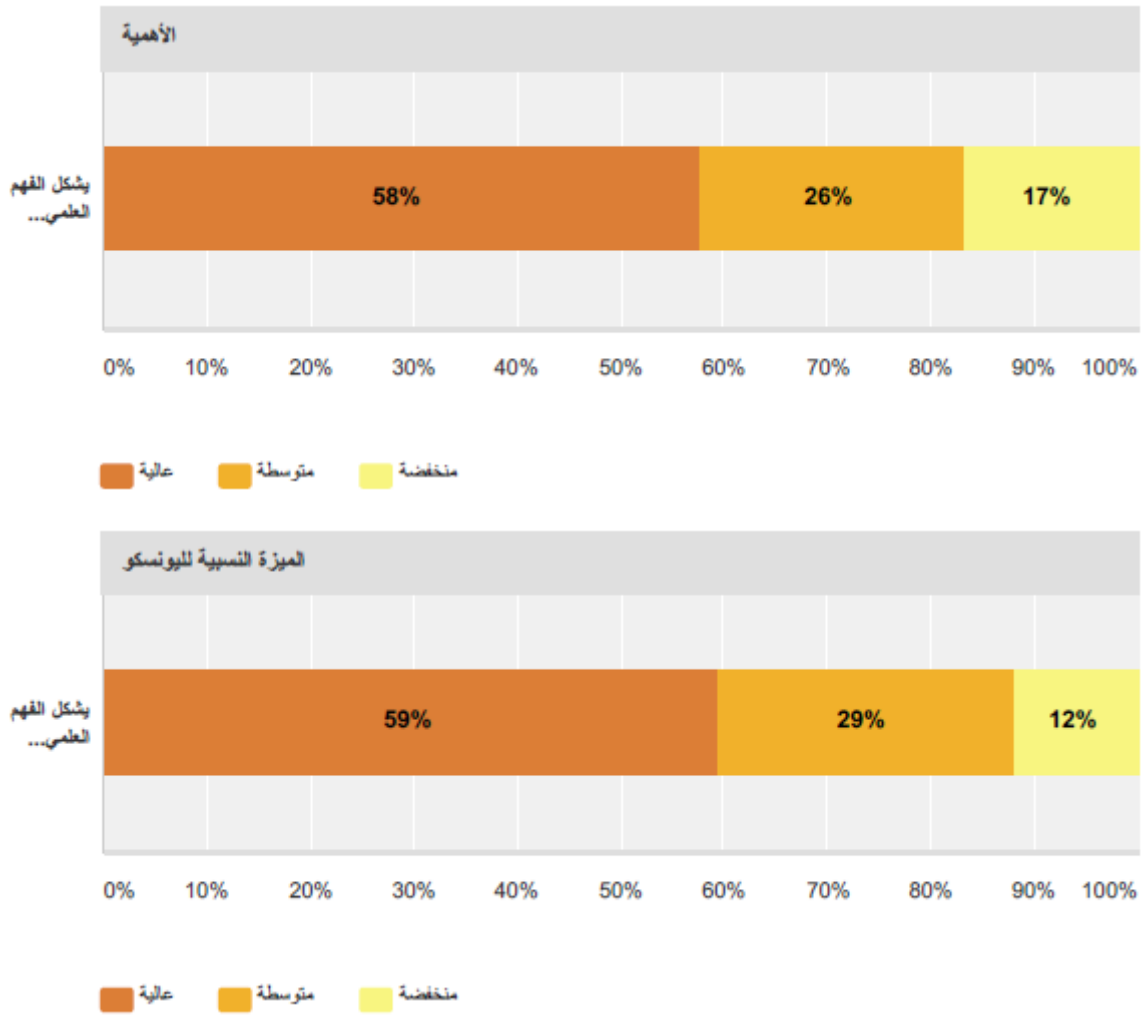

رأت أغلبية الدول الأعضاء (ثلثا الدول الأعضاء تقريباً) أن أهمية المجال المواضيعي الخاص باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات عالية شأنها في ذلك شأن الميزة النسبية لليونسكو في هذا المجال.

وأفادت الدول الأعضاء في تعليقاتها بأن عمل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات برنامج طليعي، ولذلك ينبغي إمداد اللجنة بالموارد اللازمة للاضطلاع به. وأبرز أحد أصحاب الردود أهمية تعزيز الشبكات الإقليمية للّجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة ١٤ والتغلب على المصاعب الناجمة عن تغيّر المناخ، وقال إنه لا بدّ للمنظمة من تعزيز العمل التعاوني بين اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية لهذا الغرض. وقيل أيضاً إن مشروع الوثيقة ٣٩م/٥ يجب أن يتوافق توافقاً تاماً مع النظام الأساسي للّجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. وبيّن أحد أصحاب الردود ضرورة توضيح تقسيم العمل بين لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات.

٧,٣ المجالات المواضيعية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية

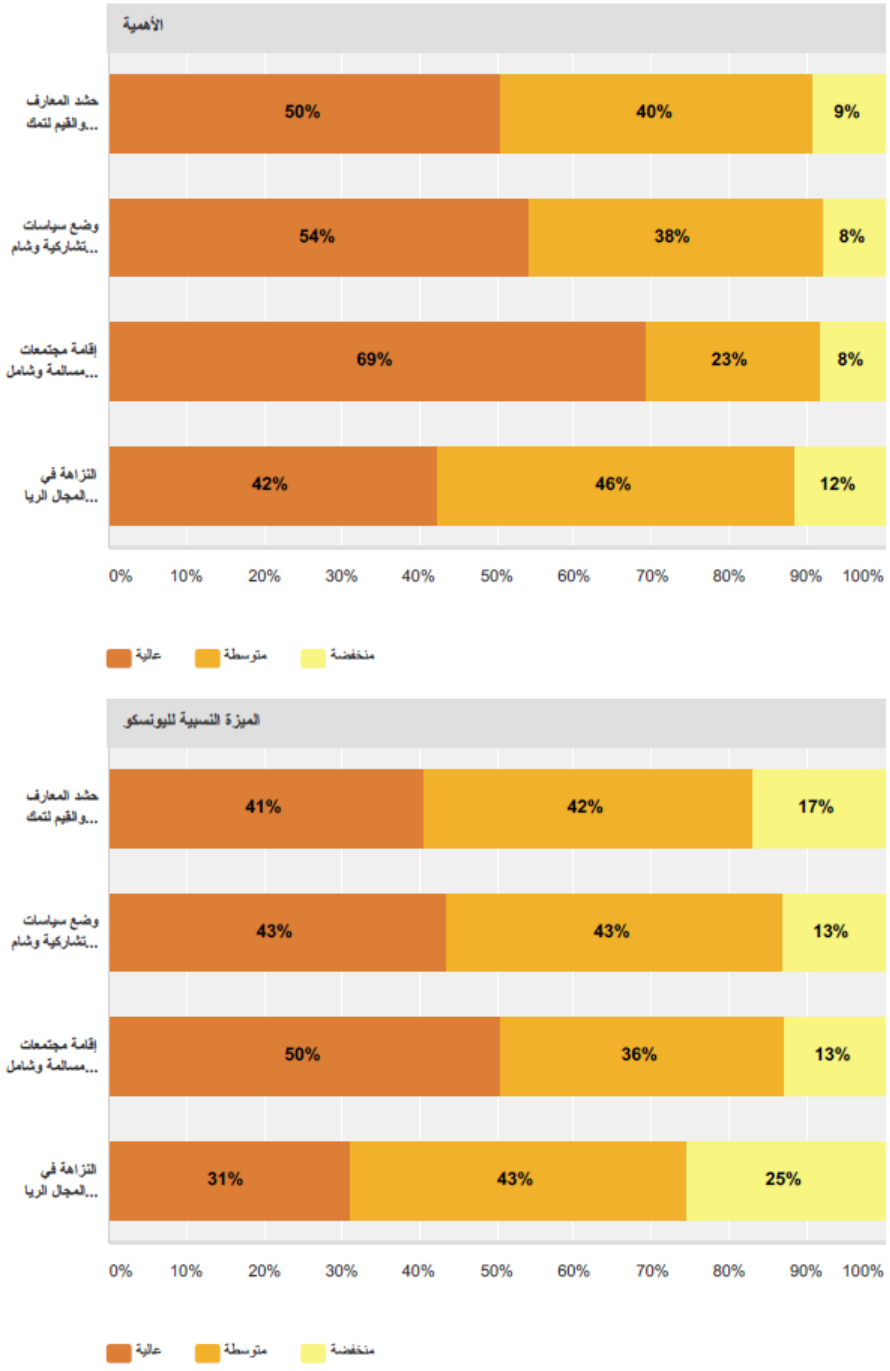

رأى معظم أصحاب الردود أن أهمية "إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع تستفيد من الإمكانيات التي ينطوي عليها الحوار ومن مشاركة الشباب" عالية، وأن الميزة النسبية لليونسكو في هذا المجال عالية أيضاً. وتُظهر نتائج الاستبيان تباين الآراء فيما يخص الميزة النسبية لليونسكو في مجال "النزاهة في المجال الرياضي وإدارة شؤون الرياضة بوصفها عاملاً من عوامل تحقيق التنمية المستدامة والسلام"، إذ رأى ٣١٪ من أصحاب الردود أنها "عالية" بينما اعتبرها ربع أصحاب الردود "منخفضة".

وأقرّت الدول الأعضاء بأهمية العلوم الاجتماعية والإنسانية للتنمية المستدامة وللمضي قدماً في التفكير في وضع المبادئ الأخلاقية. وجرى التشديد في هذا السياق على أهمية برنامج إدارة التحولات الاجتماعية واللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، وأهمية علم الاستدامة والحوار بين الثقافات، وكذلك على الميزة النسبية لليونسكو في هذا الصدد. وأبدى عدد من أصحاب الردود تأييدهم للتوجه الجديد المقترح للبرنامج الرئيسي الثالث في الفقرة ١٣٩ من التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج (يُقترح الأخذ بتوجه مشترك يتمثل في "تعبئة المعارف والقيم من خلال الحوار مع الجهات المعنية التي نتعامل معها بغية تمكين المجتمعات من فهم التحديات التي تواجهها والتصدي لهذه التحديات بإجراء التحولات في كياناتها ذاتها"، لكي يكون حلقة الوصل بين أنشطة البرنامج الرئيسي الثالث)، وكذلك في الفقرة ١٨٦ المتعلقة باستراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب. وأوصى أصحاب الردود بالعمل بطريقة مشتركة بين القطاعات فيما يخص "إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة"، وبمراعاة الصلات الموجودة بين العلوم الاجتماعية وتغيّر المناخ. وأفاد أحد أصحاب الردود بأن تأثير برنامج اليونسكو الخاص بالعلوم الاجتماعية والإنسانية محدود في أمريكا اللاتينية والكاريبي بالمقارنة مع المنظمات الأخرى.

وأعرب أصحاب الردود في نهاية المطاف عن آراء متباينة فيما يخص موضوع "النزاهة في المجال الرياضي وإدارة شؤون الرياضة بوصفها عاملاً من عوامل تحقيق التنمية المستدامة والسلام"، إذ أفاد أحد أصحاب الردود بأن عمل اليونسكو في هذا المجال مهم للغاية بينما قال آخر إن اليونسكو لا تتمتع بميزة نسبية في هذا المجال.

٧,٤ المجالات المواضيعية الخاصة بالثقافة

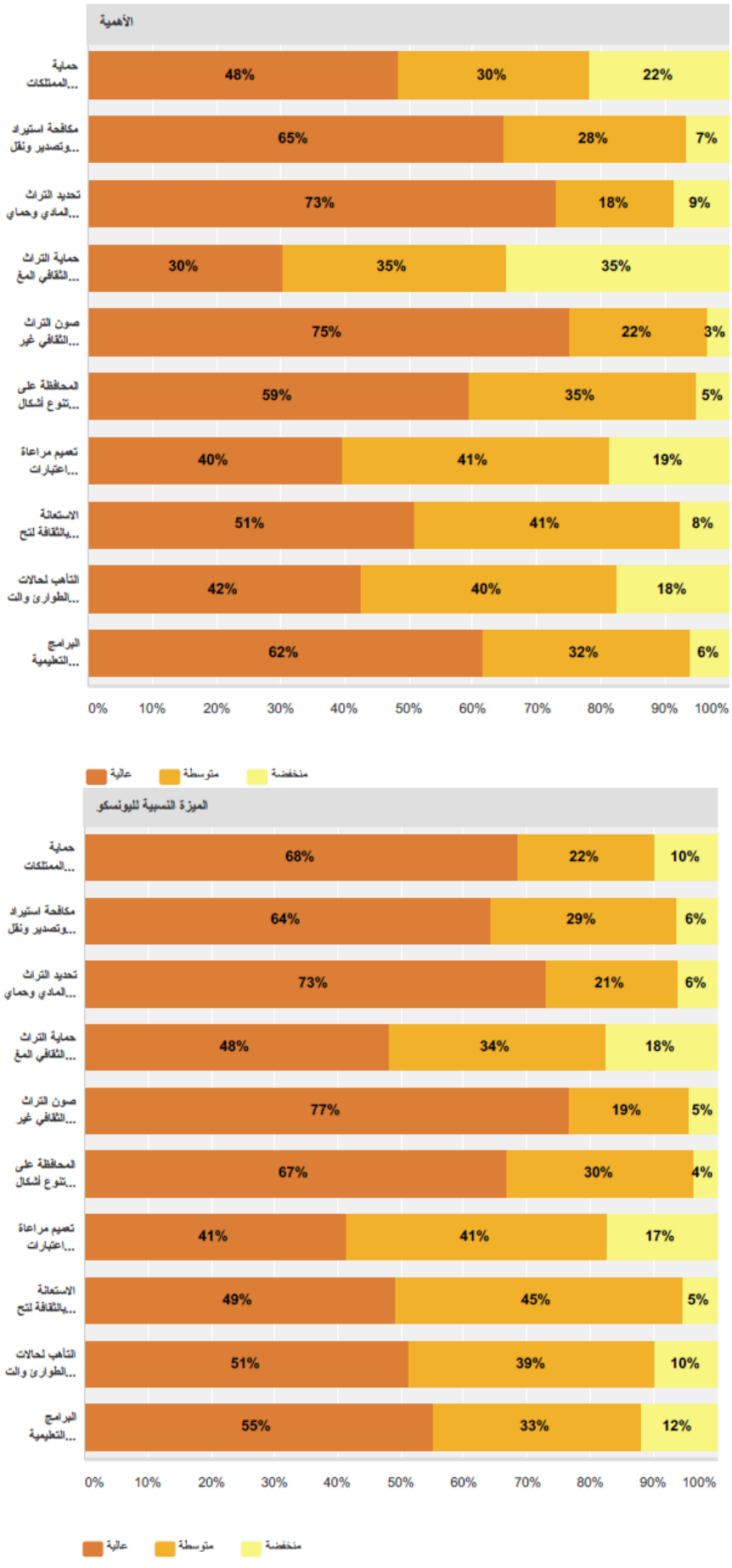

رأى معظم أصحاب الردود بوجه عام أن المجالات المواضيعية ذات الأهمية العالية والمجالات المواضيعية التي تتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية عالية هي المجالات المواضيعية الثلاثة المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي (اتفاقية عام ٢٠٠٣) والتراث المادي (اتفاقية عام ١٩٧٢ وتوصية عام ٢٠١١ الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية) والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية (اتفاقية عام ١٩٧٠ وتوصية عام ٢٠١٥ الخاصة بحماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها والدور الذي تؤديه في المجتمع).

ويبيّن تحليل الردود تباين آراء أصحابها بشأن أهمية العمل المتعلق بالتراث الثقافي المغمور بالمياه (اتفاقية عام ٢٠٠١)، إذ رأى ما يزيد على ثلث أصحاب الردود (٣٥٪) أن أهميته منخفضة بينما اعتبر ٤٨٪ منهم الميزة النسبية لليونسكو في هذا المجال عالية. وأكّد بعض أصحاب الردود الذين رأوا أن أهميته عالية (٣٠٪) أن اتفاقية عام ٢٠٠١ وثيقة تقنينية مهمة للغاية يوفر تطبيقها الحماية الملائمة للتراث المغمور بالمياه ويتيح مكافحة السلب والنهب والأنشطة التجارية الجائرة.

وأقرّت الدول الأعضاء، فضلاً عن ذلك، بأهمية العمل التقنيني واعتبرته من المجالات المهمة التي تتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية. ودعت الدول الأعضاء إلى تعزيز المساعي الخاصة بتقديم المساعدة التقنية والإرشادات اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات والتوصيات. وأفاد بعض أصحاب الردود بأنه ينبغي، نظراً للوضع المالي، إعطاء الأولوية للتراث الأكثر عرضة للمخاطر والتركيز عليه.

وشدد أحد أصحاب الردود على أهمية الأخذ بنهج مشترك بين القطاعات لتنفيذ البرنامج الرئيسي الرابع الخاص بالثقافة في ظل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع أخذ إمكانيات شبكاته القائمة، ولا سيّما شبكة المدن المبدعة، بعين الاعتبار. واقتُرح على غرار ذلك اعتبار موضوع "البرامج التعليمية الرامية إلى تعزيز قِيم التراث والإبداع والتنوع الثقافي" مجالاً مستقلاً مشتركاً بين القطاعات نظراً لطابعه المشترك بين القطاعات.

وفيما يخص موضوع "صون التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك لغات السكان الأصليين واللغات المهددة بالاندثار (اتفاقية عام ٢٠٠٣)"، وموضوع "تحديد التراث المادي وحمايته ورصده وإدارته على نحو يكفل استدامته (اتفاقية عام ١٩٧٢ وتوصية عام ٢٠١١ الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية)"، شدد عدد من أصحاب الردود على أهمية معالجة التفاوت بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فيما يخص قائمة التراث العالمي والقائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية.

وفيما يخص موضوع "المحافظة على تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه (اتفاقية عام ٢٠٠٥ وتوصية عام ١٩٨٠ بشأن أوضاع الفنان)، أفاد أصحاب بضعة ردود بأنهم يفضلون تعزيز التركيز على تمتع الفنانين بحرية التعبير وعلى الحرية الفنية.

وتتضمن التوصيات الأخرى التي قدّمها أصحاب الردود من أجل المستقبل ما يلي: تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات الثقافية من أجل التصدي للتحديات الجديدة على وجه الخصوص، ومنها التحديات الناجمة عن النزاعات المسلحة على سبيل المثال، وإدماج مناصرة الثقافة والتوعية بأهميتها في سياسات التنمية الوطنية.

٧,٥ المجالات المواضيعية الخاصة بالاتصال والمعلومات

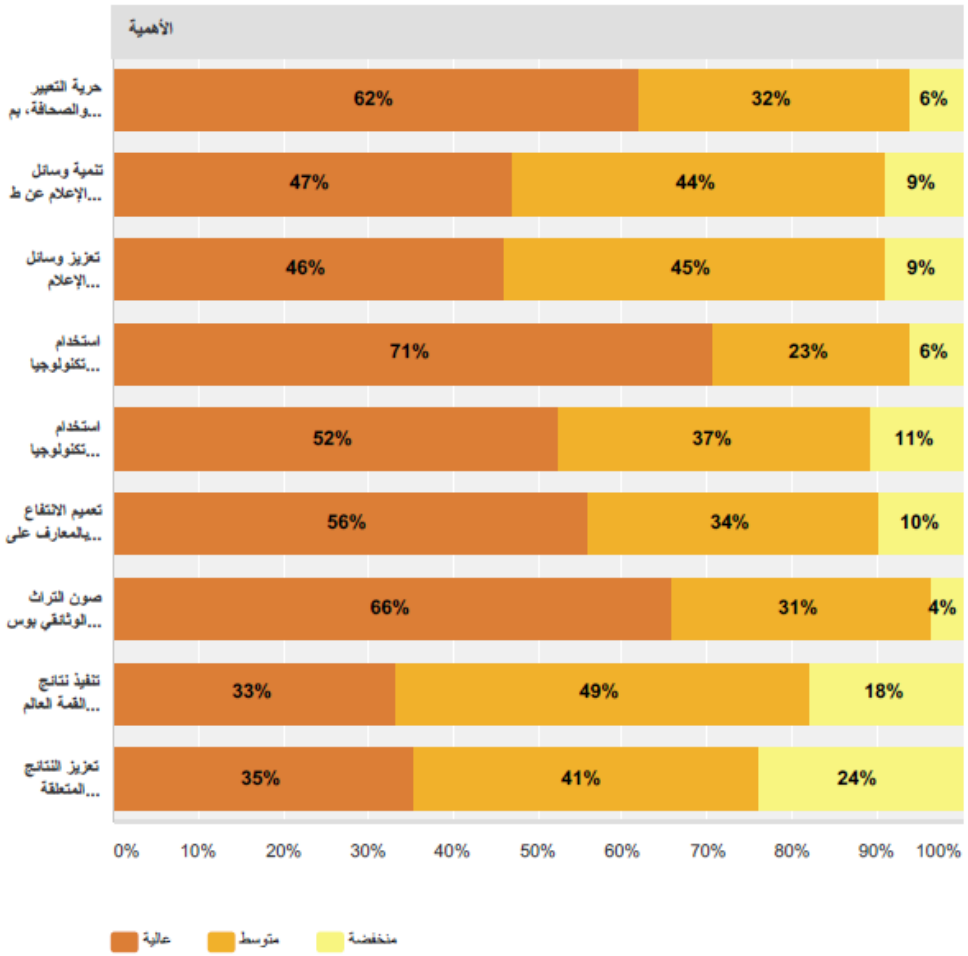

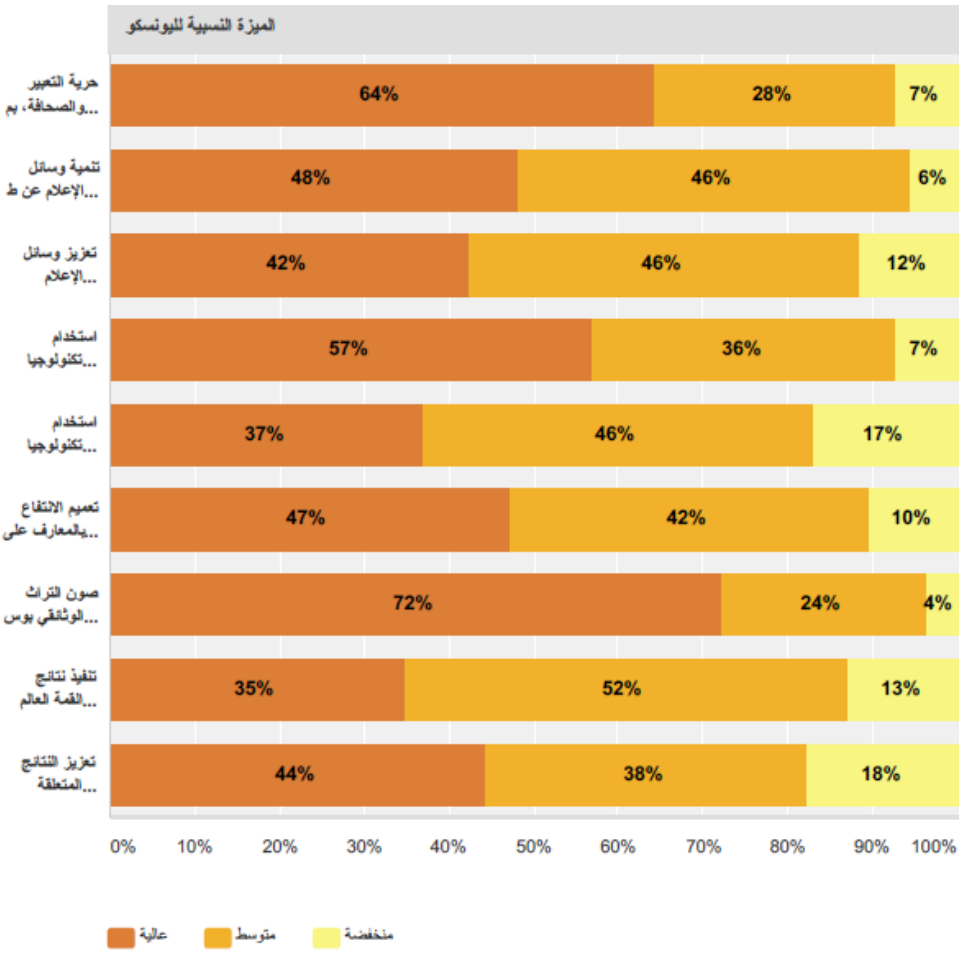

اعتُبرت أهمية جميع المجالات المواضيعية الخاصة بالاتصال والمعلومات عالية بوجه عام، وتصدرت المجالات المواضيعية الثلاثة التالية الترتيب وفقاً للأهمية: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، واستخدام الحلول المفتوحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء مجتمعات معرفية شاملة للجميع (٧١٪)؛ وصون التراث الوثائقي بوسائل تضم برنامج ذاكرة العالم (٦٦٪)؛ وحرية التعبير والصحافة، بما فيها سلامة الصحفيين (٦٢٪). ورأى ٥٢٪ من أصحاب الردود أن أهمية "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإيجاد فرص عمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة" عالية. وتباينت الآراء بشأن أهمية "تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" وأهمية برنامج المعلومات للجميع، فرأى معظم أصحاب الردود أن أهمية كليهما "متوسطة"، واعتبرها بعضهم "منخفضة" (١٨٪ فيما يخص القمة العالمية لمجتمع المعلومات، و٢٤٪ فيما يخص برنامج المعلومات للجميع).

وتختلف نتائج الاستبيان المتعلقة بالميزة النسبية لليونسكو في المجالات المواضيعية الخاصة بالاتصال والمعلومات، بالمقارنة مع سائر المنظمات الدولية والوطنية العاملة في المجالات المواضيعية ذاتها، اختلافاً طفيفاً عن نتائجه المتعلقة بأهمية هذه المجالات. فلا تختلف المجالات المواضيعية الثلاثة التي تصدرت الترتيب وفقاً للميزة النسبية عن المجالات التي تصدرته وفقاً للأهمية وإن اختلفت مواضعها في الترتيب، وهي المجالات التالية: صون التراث الوثائقي بوسائل تضم برنامج ذاكرة العالم (٧٢٪)؛ وحرية التعبير والصحافة، بما فيها سلامة الصحفيين (٦٤٪)؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، واستخدام الحلول المفتوحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء مجتمعات معرفية شاملة للجميع (٥٧٪). ولم يعتبر الميزة النسبية لليونسكو في مجال "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإيجاد فرص عمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة" عالية سوى ٣٧٪ من أصحاب الردود، شأنه في ذلك شأن المجال المواضيعي المتمثل في "تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" (٣٥٪). واعتبر ٤٨٪ من أصحاب الردود الميزة النسبية لليونسكو "عالية" في المجال المواضيعي المتعلق بالبرنامج الدولي لتنمية الاتصال، واعتبرها ٤٤٪ منهم "عالية" في المجال المواضيعي المتعلق ببرنامج المعلومات للجميع.

وشددت الدول الأعضاء في تعليقاتها الإضافية على أهمية عمل اليونسكو في مجال الاتصال والمعلومات، ولا سيّما فيما يخص دورها وإسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا بعض الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود وزيادة الموارد، ولا سيّما فيما يخص التراث الرقمي؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، واستخدام الحلول المفتوحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وحرية التعبير، وتوفير التدريب، وسلامة الصحفيين؛ والدراية الإعلامية والمعلوماتية. وجرى استرعاء الانتباه إلى ضرورة إيلاء عناية خاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين، إذ أوصى أحد أصحاب الردود بأن تأخذ اليونسكو بنهج يرمي إلى إحداث التغيير المنشود فيما يخص المساواة بين الجنسين عند اضطلاعها بعملها في جميع المجالات المواضيعية.

وفيما يخصّ البرنامجين الدوليين الحكوميين، رأى أحد أصحاب الردود أنه يمكن إعادة النظر في المهمة المسندة إلى البرنامج الدولي لتنمية الاتصال وزيادة التركيز فيه على أمور محددة لتفادي الازدواجية والتجزؤ نظراً للموارد المحدودة على وجه الخصوص؛ بينما رأى آخر أن الإشارة إلى نشر معلومات عن أولويات برنامج المعلومات للجميع لم تعد ضرورية بعدما باتت أولويات هذا البرنامج معروفة وجلية، بل يجب العمل بدلاً من ذلك على الارتقاء بهذه الأولويات.

٧,٦ معهد اليونسكو للإحصاء – مجالات العمل الرئيسية

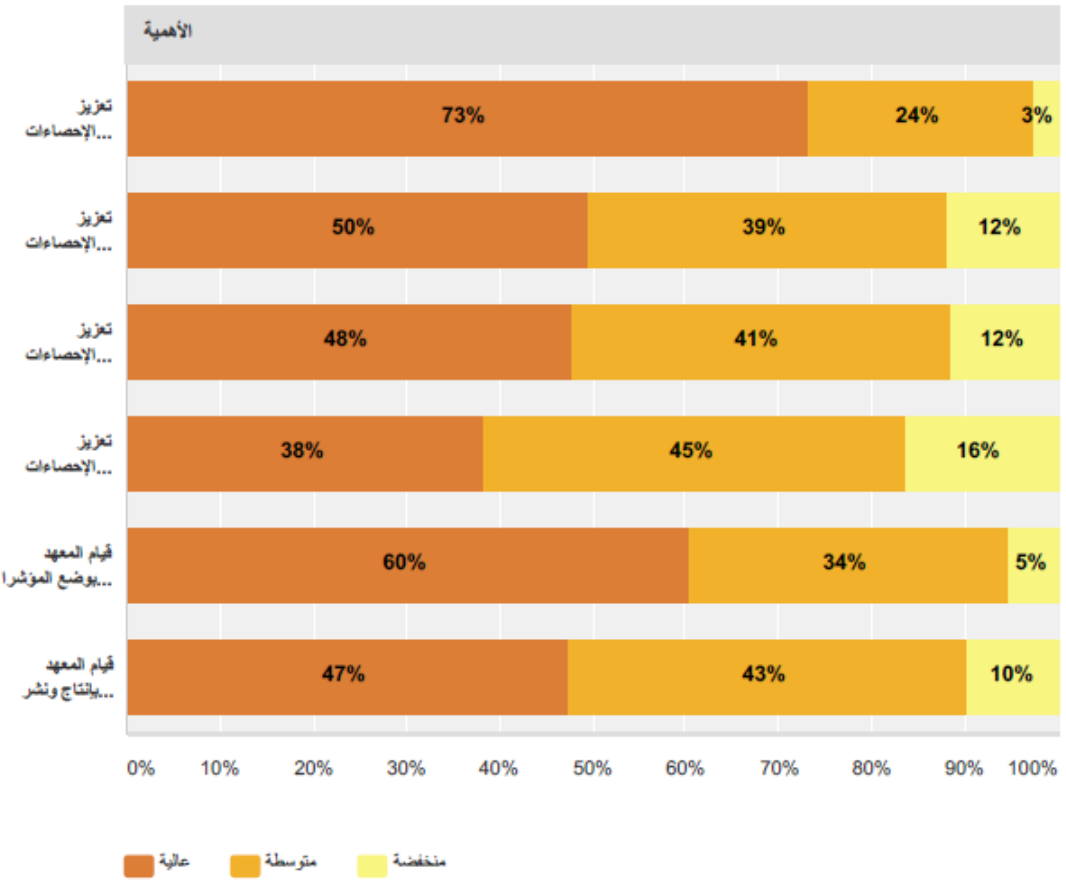

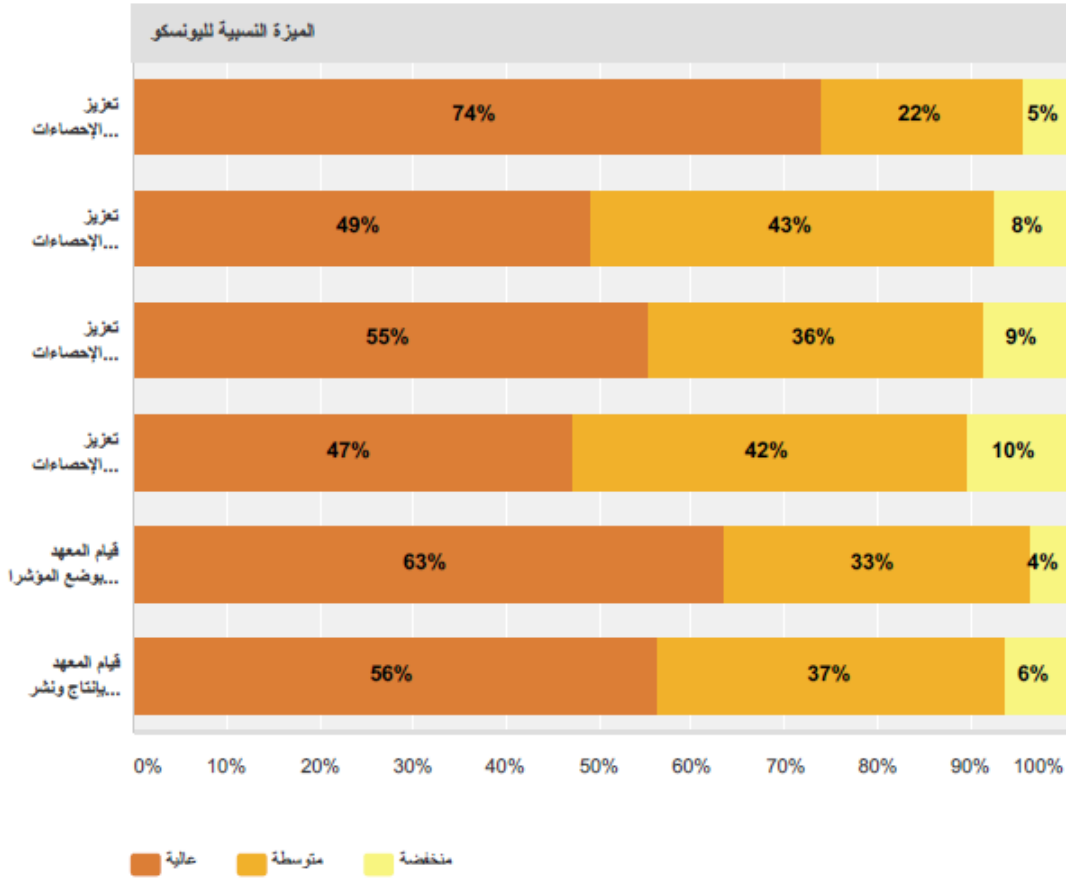

رأى ٦٣٪ من أصحاب الردود أن الميزة النسبية لمعهد اليونسكو للإحصاء عالية على الصعيد العالمي فيما يخص وضع المؤشرات الخاصة بالتعليم، واعتبر ٦٠٪ أهمية اضطلاع المعهد بدور ريادي في هذا المجال عالية، ولا سيّما في ظل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واسترعى أحد أصحاب الردود مع ذلك الانتباه إلى عدم وجود إحصاءات بشأن العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وأقرّ معظم أصحاب الردود بالميزة النسبية لمعهد اليونسكو للإحصاء، وبأهمية العمل الذي يضطلع به على الصعيد الوطني في مجال تعزيز الإحصاءات الوطنية في مجال التعليم وفي مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وفي مجال الثقافة.

زاي – تطبيق الأحكام التي تربط استمرار الأنشطة بجدواها

السؤال الثامن: يُرجى منكم، في ضوء نتائج تقييم برامج اليونسكو الواردة في التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج، وكذلك نتائج عمليات التقييم الخارجية للبرامج ونتائج تقييمكم لها، ذكر ما ترون أنه ينبغي للمنظمة إنهاؤه في الوثيقة ٣٩م/٥ من المجالات المواضيعية المذكورة آنفاً في القسم "واو – الأولويات البرنامجية للوثيقة ٣٩م/٥ المراد إعدادها". ويُرجى من الراغبين في إضافة أية تعليقات في هذا الصدد ذكرها أيضاً في الإطار أدناه.

لم يقترح ٣٧ من أصحاب الردود على السؤال الثامن الذين بلغ مجموعهم ٦٤ إنهاء أي مجال مواضيعي، وأكّد الكثير من أصحاب الردود أن جميع برامج اليونسكو ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها، وأن المنظمة اتخذت ما يكفي من التدابير الخاصة بتحديد الأولويات وبالترشيد.

واقترح أصحاب الردود الآخرون إنهاء المجالات المواضيعية التالية:

القطاع/المجال المواضيعي	عدد أصحاب الردود
التربية	
التربية الصحية، والتربية بشأن فيروس ومرض الإيدز والتربية الجنسية	٤
تعليم المواطَنة العالمية	٤
وضع السياسات والخطط على نطاق القطاع برمته	٢
التعليم من أجل التنمية المستدامة	١
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم	١
التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني	١
التعليم العالي	١
المعلمون	١
العلوم الطبيعية	
تعزيز استخدام معازل المحيط الحيوي بوصفها أماكن للتعلّم من أجل صون التنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة والتكيّف مع تغير المناخ	٣
اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات	٣

القطاع/المجال المواضيعي	عدد أصحاب الردود
تحسين تخفيف المخاطر والإنذار المبكر بالأخطار الطبيعية والتأهب للكوارث والقدرة على الصمود أمامها (ينبغي لليونسكو أن تقوم بإسداء المشورة عند الطلب فقط)	٣
التعاون العالمي في مجال العلوم الجيولوجية	٣
تعبئة نظم المعارف المحلية ومعارف السكان الأصليين، وتوطيد التعاون مع المجتمع ولا سيما مع الفئات الضعيفة، ومنها سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية والشعوب الأصلية	٣
تعزيز بناء القدرات والتعليم في مجال البحوث الأساسية والتطبيقية المتعلقة بالعلوم الطبيعية (البرنامج الدولي للعلوم الأساسية)	٢
البحث في المجال الهندسي المتعدد التخصصات	٢
تعزيز السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتوثيق الروابط بين العلوم والسياسات	١
تعزيز التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات المتعلقة بالأمن المائي	١
العلوم الاجتماعية والإنسانية	
النزاهة في المجال الرياضي وإدارة شؤون الرياضة بوصفها عاملاً من عوامل تحقيق التنمية المستدامة والسلام	٥
حشد المعارف والقِيم لتمكين المجتمعات من فهم التحولات الاجتماعية ومواكبتها (برنامج إدارة التحولات الاجتماعية)	٤
محور العمل ١، النتيجة المنشودة ٢، الحوار بين الثقافات	٢
إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع تستفيد من الإمكانيات التي ينطوي عليها الحوار ومن مشاركة الشباب	٢
محور العمل ١، النتيجة المنشودة ٤، ترويج عناصر التاريخ والذاكرة المشتركة لتحقيق المصالحة والحوار	١
الثقافة	
حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (اتفاقية عام ٢٠٠١)	٥
حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (اتفاقية عام ١٩٥٤ وبروتوكولَيها)	٢
تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين عن طريق تطبيق الاتفاقيات الثقافية	٢
البرامج التعليمية الرامية إلى تعزيز قِيم التراث والإبداع والتنوع الثقافي	٢
مكافحة استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة وتعزيز قدرات المتاحف (اتفاقية عام ١٩٧٠ وتوصية عام ٢٠١٥ الخاصة بحماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها والدور الذي تؤديه في المجتمع)	١
المحافظة على تنوع أشكال التعبير الثقافي وتعزيزه (اتفاقية عام ٢٠٠٥ وتوصية عام ١٩٨٠ بشأن أوضاع الفنان)	١
التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية عام ٢٠١٥ لتعزيز أنشطة اليونسكو الرامية إلى حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات النزاع المسلح	١

القطاع/المجال المواضيعي	عدد أصحاب الردود
الاتصال والمعلومات	
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإيجاد فرص عمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة	٥
تعزيز النتائج المتعلقة بأولويات برنامج المعلومات للجميع الدولي الحكومي	٤
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، واستخدام الحلول المفتوحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء مجتمعات معرفية شاملة للجميع	٢
صون التراث الوثائقي بوسائل تضم برنامج ذاكرة العالم	٢
تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات	٢
حرية التعبير والصحافة، بما فيها سلامة الصحفيين	١
تنمية وسائل الإعلام عن طريق البرنامج الدولي لتنمية الاتصال	١
تعزيز وسائل الإعلام التعددية وتمكين الجمهور من المشاركة فيها	١
تعميم الانتفاع بالمعارف على جميع الفئات، ومنها الأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات اللغوية وسكان المناطق النائية وسائر الفئات الاجتماعية المهمّشة والضعيفة (توصية عام ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني)	١

وقدّم أصحاب الردود، فضلاً عن ذلك، مجموعة من التوصيات تضم ما يلي:

التربية

رأى أحد أصحاب الردود أنه ينبغي، فيما يخص البرنامج الرئيسي الأول، تعزيز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الوثيقة ٣٩م/٥. ورأى أحد أصحاب الردود أيضاً أنّه ينبغي لليونسكو أن تخفّض الموارد التي تستثمرها في التربية الصحية والتربية بشأن فيروس ومرض الإيدز والتربية الجنسية، وأنّ الدول الأعضاء هي التي ينبغي لها أن تمسك بزمام المبادرة في هذا المجال بمساعدة وكالات الأمم المتحدة الأخرى الشريكة الناشطة في هذا الميدان.

العلوم الاجتماعية والإنسانية

أوصى أصحاب الردود بالعمل في مجال الحوار بين الثقافات بطريقة مشتركة بين القطاعات، وبإعطاء الأولوية في المقام الأول لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية وعلم الاستدامة والبرامج الخاصة بالشباب والمعوقين والمهاجرين. واقترح أحد أصحاب الردود إنهاء عمل اللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا بطريقة تدريجية في إطار الإصلاحات الجارية. واقترح آخر إعادة النظر في عمل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية برمته وإدخال التعديلات اللازمة لتلبية الاحتياجات الراهنة. وأوصى أحد أصحاب الردود بدمج قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وقطاع العلوم الطبيعية في قطاع واحد.

الثقافة

– الاتفاقيات الثقافية:

ينبغي للدول الأطراف في الاتفاقيات الثقافية أن تحدد الأولويات الرئيسية وأن تركّز عليها، وأن تساهم في تمويل الأنشطة المتعلقة بها من أجل سدّ الثغرات؛ وينبغي وضع أُطر للنتائج ونظام فعال للرصد وإطار للإعلام بالنتائج يتضمن تقارير دورية و/أو تعزيز الأُطر والنُظم الموجودة؛ وينبغي النظر في إمكانية تعديل البرامج المواضيعية أو إنهائها أو تكليف منظمات شريكة كمراكز الفئة ٢ العاملة تحت رعاية اليونسكو بتنفيذها.

– التراث الثقافي غير المادي (اتفاقية عام ٢٠٠٣) والتراث المادي (اتفاقية عام ١٩٧٢ وتوصية عام ٢٠١١ الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية):

ينبغي الانتقال من التركيز الراهن على آليات إعداد القوائم والإدراج فيها إلى التركيز على وضع آليات لتحقيق الأغراض الأكثر أهمية المتمثلة في صون التراث وإدارته وحمايته بصورة طويلة الأجل.

– التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية عام ٢٠١٥ لتعزيز أنشطة اليونسكو الرامية إلى حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات النزاع المسلح:

يجب على اليونسكو أن تضطلع بعملها في مجال حماية التراث والتعددية الثقافية في نطاق المهمة الأصلية المسندة إليها ووفقاً لأحكام الاتفاقيات الموجودة.

– البرامج التعليمية الرامية إلى تعزيز قِيم التراث والإبداع والتنوع الثقافي:

ينبغي تعزيز التركيز على دور التثقيف بشأن التراث في درء التطرف العنيف، وتعزيز السعي إلى تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالتراث عن طريق العمل المشترك بين القطاعات.

ولم تُقدّم أية توصية بشأن المجالات المواضيعية الخاصة بالعلوم الطبيعية واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والمجالات المواضيعية الخاصة بالاتصال والمعلومات.

رابعاً – الخاتمة

ذكّر عدد من أصحاب الردود، بوجه عام، بدور اليونسكو في بناء السلام والإتيان بمزايا نسبية فريدة والاضطلاع بالأدوار الريادية في مختلف مجالات اختصاصها. وأكّد أصحاب الردود أن ضرورة تعزيز الحوار والتفاهم إبّان النزاعات تجعل اليونسكو، على الرغم من الموارد المحدودة، منظمة مهمة للغاية في منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

واقترح عدد من أصحاب الردود النظر في الجوانب التالية عند إعداد الوثيقة ٣٩م/٥:

التركيز الاستراتيجي:

- تعزيز التركيز الاستراتيجي وتحديد الأولويات، إذ أُبديت على وجه الخصوص ملاحظات تدعو إلى تعزيز دور اليونسكو الريادي في مجالات التعليم والعلوم الطبيعية والتشجيع على إقامة الصناعات الفنية والإبداعية. وأوصى أحد أصحاب الردود بتعزيز مساعدة اليونسكو للبلدان التي يتعرض تراثها للتدمير من جرّاء الإرهاب، وزيادة المساعدات المقدمة من أجل الترميم وإعادة البناء؛

- مواصلة تعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع برامج اليونسكو؛

- مواصلة إدراج قضايا الشباب في المجالات المشتركة بين القطاعات ووضع استراتيجيات خاصة بالشباب؛

- الارتقاء بالعمل المشترك بين القطاعات والجامع للتخصصات؛

- تفادي التداخل مع المنظمات الأخرى الذي يحدّ من فعالية عمل اليونسكو ومن بروزه في آن معاً؛

- عدم التشجيع في الميدان على الأنشطة التي لا تتوافق مع أولويات الدول الأعضاء؛

- تعزيز التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

- اقترحت إحدى الدول الأعضاء تعزيز برنامج المساهمة؛

الحوكمة وأساليب العمل:

- الاستناد إلى عمليات المراجعة الخارجية الخاصة بالحوكمة من أجل تحسين الحوكمة عن طريق إعادة النظر في البُنى الداخلية وتبسيطها لتعزيز الفعالية وتحقيق المزيد من الوفورات؛

- مواصلة تطبيق الميزنة المستندة إلى النتائج والانتقال إلى الحوار المنظّم بشأن التمويل؛

الشبكة الميدانية:

- تعزيز الشبكة الميدانية وإعادة تنظيمها للتمكن من تعزيز فعالية دورها في تنفيذ البرامج ومن تحسين تلبية المنظمة لاحتياجات الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- تعزيز تنسيق المكاتب الميدانية مع الأطراف الأخرى الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع اللجان الوطنية والشركاء الآخرين؛

- تعزيز أوجه التآزر على الصعيدين الإقليمي والوطني عن طريق التعاون بين المكاتب الإقليمية والمكاتب الوطنية ومعاهد الفئة ١ ومركز الفئة ٢ واللجان الوطنية والأطراف الفاعلة الإقليمية؛

- تنمية وتعزيز قدرات الموظفين الميدانيين؛

- تنمية قدرات اللجان الوطنية؛

معاهد الفئة ١:

- مواصلة العمل على ضمان استدامة عمل معاهد الفئة ١، وعلى ربط عملها بمساعي الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على المعاهد المعنية بالتربية وعلى المساعي الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ الخاص بالتعليم. واقترح أحد أصحاب الردود دمج معاهد الفئة ١ الأربعة الموجودة في أوروبا في معهد واحد؛

التمويل:

- تفادي حالات التأخر في دفع الاشتراكات المقررة؛

- إقامة شراكات استراتيجية لزيادة الموارد المالية؛

- تعزيز تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية.

وقدّم أصحاب الردود، فضلاً عن ذلك، بعض التعليقات والاقتراحات الداعية إلى تحسين إجراءات المشاورة والاستبيان ذاته، ومنها ما يلي: حال الوقت القصير المتاح للرد على الاستبيان، وبعض المشاكل التقنية، دون إجراء مشاورات مستفيضة مع كل الهيئات المعنية داخل كل بلد؛ ويريد بعض الدول الأعضاء أن يشمل الاستبيان قضايا أخرى تضم على سبيل المثال ما يندرج في نطاق المهمة المسندة إلى اليونسكو من القضايا المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وكذلك الحضور الميداني والبُنى الداخلية للمنظمة.

الملحق

قائمة الدول الأعضاء التي شاركت
والأعضاء المنتسبين الذين شاركوا في الرد على الاستبيان الخاص بالوثيقة ٣٩م/٥

الدول الأعضاء

أفريقيا	الدول العربية	آسيا والمحيط الهادي	أوروبا وأمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية والكاريبي
أوغندا	الأردن	أستراليا	الاتحاد الروسي	الأرجنتين
بنين	تونس	إندونيسيا	أرمينيا	أنتيغوا وبربودا
بوركينا فاسو	الجزائر	أوزبكستان	إسبانيا	أوروغواي
بوروندي	الجمهورية العربية السورية	إيران (جمهورية إيران الإسلامية)	إستونيا	باراغواي
تشاد	العراق	باكستان	ألبانيا	البهاما
توغو	عُمان	بنغلاديش	ألمانيا	بوليفيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
جمهورية أفريقيا الوسطى	فلسطين	تركمانستان	أندورا	بيرو
جمهورية الكونغو	قطر	تونغا	أوكرانيا	ترينيداد وتوباغو
جنوب أفريقيا	الكويت	جزر كوك	آيرلندا	الجمهورية الدومينيكية
رواندا	لبنان	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	إيطاليا	سانت فنسنت وغرينادين
زامبيا	المغرب	سري لانكا	البرتغال	سانت لوسيا
زمبابوي	موريتانيا	الصين	بلجيكا	السلفادور
السنغال		الفلبين	بلغاريا	سورينام
سيشيل		كمبوديا	بولندا	شيلي
غانا		منغوليا	بيلاروس	غرينادا
غينيا		ناورو	تركيا	فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
كابو فيردي		نيبال	الجمهورية التشيكية	كوبا
الكاميرون		اليابان	جمهورية مولدوفا	كوستاريكا
كوت ديفوار			جورجيا	كولومبيا
كينيا			الدنمارك	المكسيك
ليبيريا			رومانيا	نيكاراغوا
ليسوتو			سلوفاكيا	هندوراس
مالي			سلوفينيا	
مدغشقر			السويد	
موريشيوس			سويسرا	
ناميبيا			صربيا	
نيجيريا			فنلندا	
			قبرص	
			كندا	
			لاتفيا	
			ليتوانيا	

			المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية موناكو النرويج النمسا المجر هولندا اليونان	

الأعضاء المنتسبون:

أوروبا وأمريكا الشمالية	**أمريكا اللاتينية والكاريبي**
جزر فارو	جزر فيرجين البريطانية سنت مارتن كوراساو